الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: ط1:
ط2:

التأثير الاقتصادي لليهود بالجزائر أواخر العهد العثماني

(عهد الدايات 1671-1830م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ **تخصص: تاريخ الجزائر الحديث**

إعداد الطالبتين:
مشطة فطيمة
ربيعي أسماء

إشراف الدكتور:
تاحي إسماعيل

لجنة المناقشة			
اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
عيسى بن قبي	أستاذ محاضر-أ-	المسيلة	رئيسا
إسماعيل تاحي	أستاذ محاضر-أ-	المسيلة	مشرفا ومقررا
سمير العيداني	أستاذ محاضر-أ-	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021م

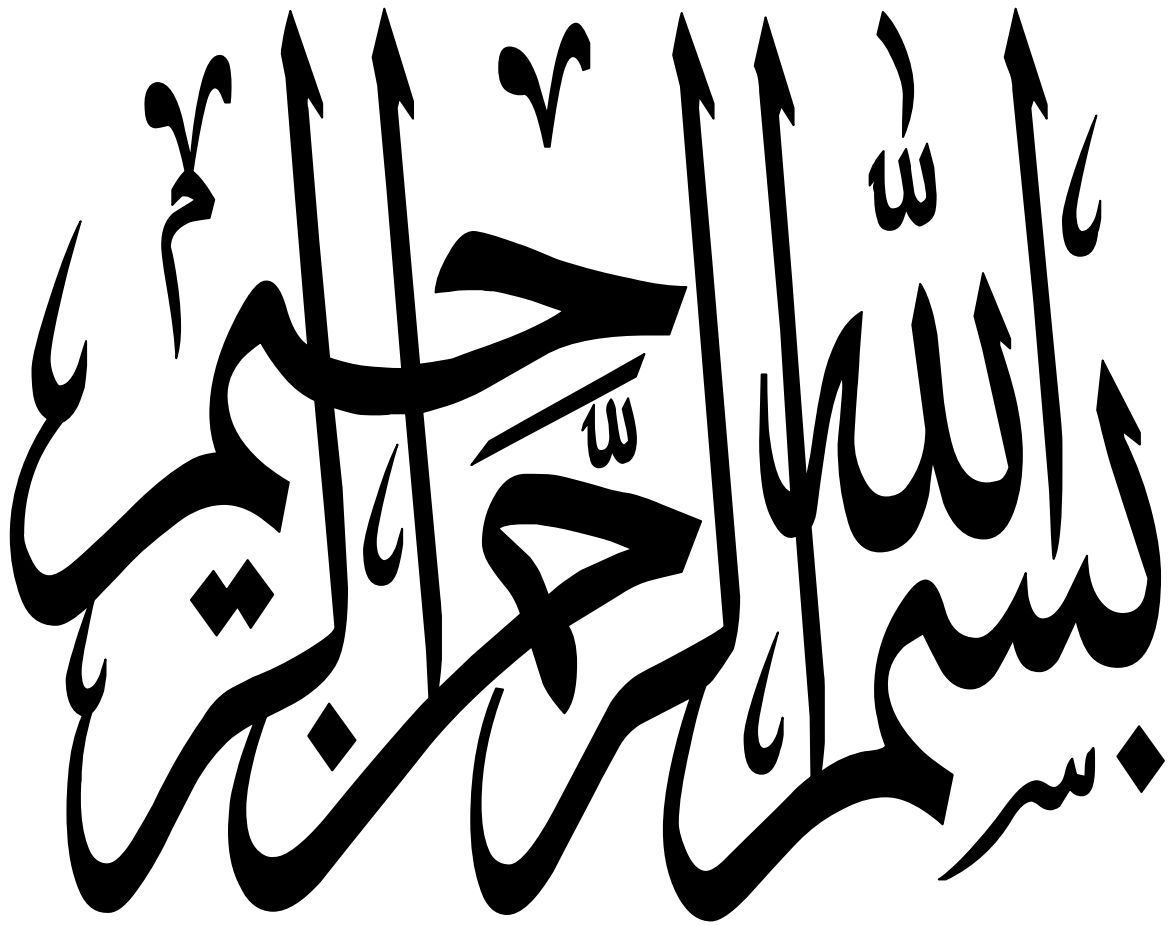
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم عليان بنعمة الإسلام ونعمة العلم والصلاة والسلام على هير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه أجمعين

تحية طيبة ملؤها كل معاني الشكر والتقدير والاحترام

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

ونتقدم بالدرجة الأولى بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور

"إسماعيل تاحي"

الذي زودنا بالعون والدعم ولم يبخل علينا بالتوجيه والنصح والإرشاد طيلة فترة العمل

والشكر موصول لأساتذتنا في قسم التاريخ خاصة الذين تشرفنا بهم وبالاستفادة من عطائهم العلمي خلال سنوات الدراسة

إهداء

إلى التي أخرجتني إلى الحياة وعلمتني كيف أسير على دروبها، وكيف أتغلب على عقباتها إلى التي حملتني وهنا على وهن وأغدقت عليّ حنانا وعطفا فعلمتني قيمة الصبر والتضحية

أمي الحبيبة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم وعلمني أن الحياة كفاح ونضال

أبي العزيز

إلى رياحين حياتي إخوتي آسيا، أيوبل، ياسر، حميدة، عبد الله، عبد الرحمن

إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد

أهدي هذا العمل

أسماء

مقـــدمة

مقدمة:

تعتبر فترة الدايات 1671-1830 من أهم الفترات التي ميزت الوجود العثماني في الجزائر، إذ شهدت عدة أحداث ومواقف مست مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وكنتيجة لهذه التغيرات ظهر التأثير الواضح لبعض هذه الطوائف، ومنها الطائفة اليهودية التي اعتبرت أهم الطوائف الوافدة إلى الجزائر في فترات مختلفة، وتحت ظروف مختلفة أيضا، وبما أن هذه الطائفة كانت لها التأثير البارز على التوجهات السياسية والاقتصادية في الفترة المذكرة سابقا، لذلك جاء موضوعنا حول هذه الطائفة اليهودية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري والموسوم بـ: "التأثير الاقتصادي لليهود في الجزائر أواخر العهد العثماني 1671-1830".

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من العوامل الموضوعية والذاتية دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع كعنوان لمذكرتنا.

- أن معظم الدراسات التاريخية التي تناولت الفترة العثمانية تركزت أساسا على الجانب السياسي والعسكري، وإن كانت هناك دراسات في الجانب الاقتصادي فنعتقد أنها لم تسلط الضوء حول تأثير اليهود على الاقتصاد الجزائري.
- البحث عن ظروف ودوافع تغلغل اليهود في الاقتصاد والإدارة الجزائريين.
- البحث عن الروابط ما بين التأثير اليهودي والاحتلال الفرنسي.
- إبراز مدى مساهمة اليهود في تردي الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

عوامل ذاتية:

- أن فكرة اختيار الموضوع جاءت بعد قراءة إحدى الكتب التي أشارت إلى تدخل اليهود في الاقتصاد الجزائري.

- أننا تناولنا في أحد المقاييس في السنة الثانية ماستر موضوعا ذا صلة بالدور اليهودي بالجزائر خلال العهد العثماني.
- محاولة توفير مرجع للطلبة في هذا الموضوع في قسم التاريخ في جامعتنا.

حدود الدراسة:

تتدرج دراستنا في الإطار الزماني الممتد من 1671-1830، وهي فترة الدايات آخر مرحلة من مراحل الحكم العثماني في الجزائر.

الإشكالية:

تبحث إشكاليتنا في موضوع الطائفة اليهودية بالجزائر في الفترة العثمانية، بالبحث والتقصي عن خليفات وملابسات هذه الطائفة، ومدى تأثيرها في الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، وتتدرج تحت هذا الإشكال العديد التساؤلات الفرعية:

- كيف كانت الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في تلك الفترة؟
- كيف كانت حركة الهجرة اليهودية نحو الجزائر؟ وما هي أسباب تلك الهجرة؟
- ما موقع الطائف اليهودية مقارنة ببقية الطوائف؟ ما مدى سيطرة اليهود على الأنشطة الاقتصادية والمالية؟ خصوصا شركتي بكري وبوشناق.
- ما هي انعكاسات النشاط اليهودي الاقتصادي على الوضع العام في الجزائر؟ وما علاقة ذلك بالاحتلال؟

المنهج المتبع:

اتبعنا في دراستنا مجموعة من المناهج:

-المنهج التاريخي الوصفي:

وذلك في تتبع الأحداث التاريخية التي شكلت المحاور الكبرى لموضوعنا.

المنهج التحليلي:

وظفناه في تحليل الأفكار والربط بينها.

المنهج المقارن:

وقد استخدمناه في معرفة موقع الطائفة اليهودية في الجزائر مقارنة بباقي الطوائف، كما تطلبت درستنا توظيف المنهج الإحصائي في التعامل مع أرقام وإحصائيات اقتصادية خصوصا الفصيل الثالث والرابع.

خطة البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وتبعا للمادة العلمية التي تمكنا من الحصول عليها قمنا بتقسيم الموضوع إلى: مقدمة، مدخل إضافة إلى أربع فصول وخاتمة.

تناولنا في المقدمة التعريف بالموضوع، أسباب الاختيار، حدود الدراسة، الإشكالية، المناهج، الخطة، أهم المصادر والمراجع، وصعوبات البحث.

بالنسبة للمدخل جاء بعنوان: "الأوضاع العامة للجزائر أواخر العهد العثماني"، يندرج تحته ثلاث عناصر أساسية، تمثلت في الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الأول جاء بعنوان: "لمحة عن التواجد اليهودي بالجزائر"، يندرج أيضا تحته ثلاث عناصر وهي: الهجرات اليهودية، وضع اليهود بالجزائر، العلاقات اليهودية.

أما الفصل الثاني فقد عنوناه بـ: "الواقع الاقتصادي لليهود بالجزائر"، حيث اندرج تحت مبحثين، الأول النشاطات الاقتصادية اليهودية، حيث تناولنا فيه الصياغة، العطارة والمقايضة، أما الثاني فكان بعنوان النشاطات المالية لليهود، تناولنا فيه افتداء الأسرى، النقود.

الفصل الثالث الموسوم بـ: "دور اليهود في التجارة الداخلية والخارجية"، يندرج تحته ثلاث عناصر، الأول اليهود والتجارة الداخلية، أما العنصر الثاني، اليهود والتجارة الخارجية، تناولنا فيه العلاقات التجارية اليهودية مع إسبانيا ومرسيليا ومالطة وليفورن، أما العصر الثالث فعنوناه بدور شركة بكري وبوشناق في التجارة، تناولنا فيه ظهور عائلتي بكري وبوشناق، تأسيس شركة بكري وبوشناق، دور الشركة في مسألة الديون.

أما الفصل الرابع والأخير فجاء تحت عنوان: "انعكاسات السيطرة اليهودية على الاقتصاد الجزائري، جاء تحته عنصرين: الأول انعكاسات السيطرة اليهودية داخليا تناولنا فيه المجاعات والثورات، أما العنصر الثاني فجاء بعنوان الاحتلال الفرنسي للجزائر، اندرج تحته حادثة المروحة، الحصار البحري للسواحل الجزائري والحملة الفرنسية على الجزائر.

وخاتمة رصدنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها وأتبعنا موضوعنا بملاحق توضيحية إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

صعوبات البحث:

كأي بحث لا يخلو من الصعوبات، فقد صادفتنا بعضا منها:

- قصر الفترة الممنوحة لإنجاز المذكرة.
- الظروف الاستثنائية الخاصة بكوفيد 19.
- تشعب المادة العلمية مما صعب علينا الإلمام بها والتحكم فيها.
- الترجمة الفرنسية والإنجليزية والتركية.

مـــــدخل

الأوضاع العامة للجزائر أواخر العهد العثماني

(عهد الدايات 1671-1830)

المبحث الأول: لأوضاع السياسية

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

قبل الدخول في صلب الموضوع المتمثل في التأثير الاقتصادي لليهود جدير بنا أن نعرف القارئ بالظروف العامة التي عرفتها الجزائر في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر، والمتمثلة تحديدا في حكم الدايات، لأن في اعتقادنا أن هذه الظروف هي التي ستساعدنا في فهم خلفيات التأثير الاقتصادي لليهود.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

أولا: السياسة الداخلية

تعد مرحلة الدايات من أهم المراحل التي مرت بها الجزائر، حيث استمرت من 1671-1830، ويمكن أن نقول أن هذه المرحلة هي مرحلة استقلال حقيقي للجزائر عن الدولة العثمانية[1]، وعقب ما شهدته الجزائر من اضطرابات وفوضى وإراقة الدماء بسبب إخفاق الآغاوات في إرساء نظام جديد[2]، فقد لجأت الإنكشارية إلى طائفة رياس البحر الذين كان لهم الدور البارز في تأسيس نظام الدايات، فالدايات الأربعة الأول من طائفة رياس البحر.[3]

لكن سيطرة طائفة لم تدم طويلا، فقد استطاعت الإنكشارية الاستيلاء على الحكم إلى غاية 1830[4]، وقد استفاد الحكام من التجارب السابقة، فحاولوا إرضاء السلطان العثماني وتقوية مركز الداي بتعيينه مدى الحياة باقتراع الديوان العالي وتعيين رسمي من طرف السلطان العثماني بتوجيه[5] الفرمان.[6]

---

[1] – عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 186.

[2] – عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 54.

[3] – عزيز سامح آلتر، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ط1، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 405.

[4] – يوسف أمير، أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحصوها من خلال سجلات المحاكم الشرعية (1671-1830)، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، 2009-2010، ص 16.

[5] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، در الغرب الإسلامي، 1997، ص60.

[6] – الفرمان: كلمة فارسية تعني عهد السلطان للولاة، ويتضمن الفرمان عادة الأوامر والتوجيهات، ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق، تع، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص 83.

أما الباشا المرسل من إسطنبول فكان حكمه شكليا، فقد عمل الدايات جاهدين من أجل تدعيم سلطتهم عن طريق محاولة التخلص من ازدواجية السلطة، وبقي ذلك على غاية 1711 حينما اعتلى الداي علي شاوش الحكم 1710-1718، حيث عارض استقبال إبراهيم شركان مبعوث السلطان بمرسى الجزائر وأقنع هذا الأخير بمساوئ ازدواجية السلطة، فاستطاع أن يجمع بين منصب الباشا والداي لأول مرة في تاريخ الإيالة[1]، وبذلك استأثر بكل مظاهر السلطة والنفوذ في البلاد، ولم يعد للسلطان العثماني أي نفوذ سوى الدعاء له في المنابر، وأصبحت بذلك تبعية الجزائر للخلافة العثمانية شكلية فقط.[2]

والجدير بالذكر أن مهام الداي تتلخص في تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش ومراسلة القبائل والحفاظ على الأمن، كما أنه يشرف على المالية وعلى التنظيمات الإدارية الضرورية، ومن مهامه أيضا تعيين الوزراء وغيرهم من رجال حاشيته، ويستمد سلطته من مجلس الشورى آنذاك وهو الديوان الذي يترأسه الداي للنظر في القضايا المختلفة.[3]

ويعتمد الداي على موظفين سامين منهم:

- الخزناجي: وهو المشرف على الخزينة.
- البيت المالجي: وهو الذي يسهر على تسيير مؤسسة بيت المال والعقود والمواريث.
- خوجة الخيل: يدير أملاك البايك ويشرف على مواشي الدولة التي تتم مصادرتها من الأهالي ويشرف على تجنيد الفرسان وتأديب القبائل.
- آغا العرب: وهو قائد الإنكشارية والصبايحية المتواجدة خارج مدينة الجزائر.

[1] – عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص 463.

[2] – عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، المخصر في تاريخ الجزائر السياسي، الثقافي والاجتماعي، الجزائر، 1985، ص ص 230-231.

[3] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 87.

- وكيل الحرج: يشرف على النشاط البحري وتهيئة عتاد الحرب وتوزيع غنائم البحر، إضافة إلى هؤلاء نجد موظفين ثانويين مثل: (كتاب الدولة الأربعة، الأغوات، البايات...الخ).[1]

أما إداريا فقد قسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات يحكمهم البايات الذين يعينون من طرف الداي، وقد سميت تلك المقاطعات بالبايكات وهي:

بايلك الشرق: عاصمته قسنطينة.

بايلك الغرب: عاصمته مازونة ثم معسكر 1710 ثم وهران 1792.

بايلك التيطري: أصغر البايلكات عاصمته المدية.[2]

دار السلطان: يخضع للداي مباشرة ويشمل العاصمة وضواحيها.

وكانت الولايات الثلاث تحت تصرف البايات مباشرة، وهم تحت تصرف الباشا بالجزائر[3]، وكان للبايات خلفاء وأعوان من الأتراك، وهم مكلفون بأمور الإدارة وحماية الولايات وإدخال الضرائب لخزينة الدولة.[4]

تميز الوضع السياسي الداخلي للجزائر أواخر العهد العثماني، بانتشار القلاقل والاضطرابات بسبب التناحر على السلطة، وإرهاق السكان بالإتاوات والضرائب، مما دفع بالناس إلى التمر والعصيان.[5]

---

[1] – سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1972-1830)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 26.

[2] – محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، سوريا، بيروت، د.ت، ص ص 74-75.

[3] – يعود هذا التقسيم إلى عهد حسين باشا 1544-1552 واستمر إلى غاية نهاية الحكم التركي في الجزائر، ينظر: محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، تق: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 36.

[4] – أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 35.

[5] – محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 15.

ثانيا: السياسة الخارجية مع الدولة العثمانية

تميزت السياسة الخارجية للجزائر اتجاه الدولة العثمانية باستقلالية، وبذلك أصبحت شبه جمهورية عسكرية لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رابط ديني ووازع أدبي، حيث اعتبر الدايات العثمانيون في الجزائر أنفسهم حلفاء للدولة العثمانية[1]، وبالرغم من أن أغلب الدايات الذين حكموا الجزائر كانوا من أصول تركية، فقد أعلنوا اعترافهم بالسلطة المركزية بإسطنبول باعتبارها ممثل الخلافة الإسلامية مع التسليم بأحقية السلطان العثماني في رعاية مصالح المسلمين في العالم الإسلامي، وهذا ما جعل الإيالة عند تعيين داي جديد تبعث رسولا يسمى "آغا الهدية" وكانت قيمتها لا تتجاوز 5000 فرنك مكونة من بضعة جلود الأسود والنمرة والأغطية الصوفية، التي تصنع في الجزائر، وفي المقابل يقدم الباب العالي للإيالة العتاد الحربي من مدافع وبارود وحبال وخشب البناء.[2]

وبالرغم من أن بعض الدول الأوروبية لا ترى في الجزائر سوى أنها مقاطعة عثمانية، فإن حكومة إسطنبول لا تمارس أي سلطان على حكام الجزائر ولا تنفذ أوامرها إلا إذا كان لها مساس بالمجال الديني.

وقد كانت الجزائر تتعامل معاملة الند للند مع جل الدول الأوروبية، فقد كانت تعتبر مستقلة تعلن الحرب على من تشاء وتسالم من تشاء.[3]

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

تنوعت الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال هذه الفترة، من صناعة وزارعة وتجارة، إلا أننا نجد الطابع الفلاحي هو السائد اقتصاديا.

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 22.

[2] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 94-95.

[3] – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص ص 35-36.

أولا: الفلاحة

كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني مجتمعا فلاحيا، وقد كانت نسبة سكان الأرياف تفوق 90% [1]، والفلاحة كانت تمثل المورد الأساسي الذي تقوم عليه غالبية السكان، إلا أنها في الآونة الأخيرة امتازت بالضعف في مختلف مناطق البلاد، فقد أصبحت منطقة الهضاب العليا الشرقية جرداء نتيجة الاستغلال المفرد، وحتى منطقة الساحل قطعت أشجارها بأمر من الداي من أجل السفن، ولم تسلم المناطق الشرقية أيضا، فقد كان الإنجليز يتزودون من غابات عنابة والقل بالأخشاب، وكل هذا ساهم في تقليص مساحة الغابات[2]، إضافة إلى الضعف في المستوى التقني الذي لم تسمح السلطة لتطويره.[3]

ورغم هذه الظروف، فقد حظي القطاع الزراعي بالتنوع من حيث المحاصيل، منها الخضر كالبصل والطماطم والفلفل...والفواكه كالبرتقال والخوخ والتوت وغيرها، والحبوب بمختلف أنواعها كالقمح والشعير[4]، حيث كانت الجزائر تصدر كميات من الحبوب إلى الخارج ويكفي أن نذكر هنا قول القنصل الأمريكي وليام شالر حيث وصف القمح الجزائري بأنه: «من النوع الصلب في مظهره وهو صعب العجم، لكن الخبز الذي يصنع منه لذيذ الطعم، وهذا القمح مشهور في الأسواق الإيطالية يفضله التجار على جميع أنواع القمح بسبب جودته لصنع المقارونة».[5]

إضافة إلى المنتجات الزراعية، الصناعية كالقطن والكتان والعسل، والشمع والزيت والتبغ...الخ.[6]

---

[1] – صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514–1830)، دار هومه، الجزائر، 2002، ص 135.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 30–31.

[3] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 135.

[4] – رشيد مريخي، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا (1212–1220هـ/1798–1805م)، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، 2010، ص 73.

[5] – شالر ويليام: مذكرات ويليام شالر 1816–1824م، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص ص 29–30.

[6] – رشيد مريخي، المرجع السابق، ص 73.

كما عرفت الإيالة ثورة حيوانية، حيث كان السكان يقومون بتربية المواشي لسد حاجياتهم اليومية، من الألبسة الصوفية والجلدية لينسجوا منها الزرابي وأيضا موردا للغذاء، بالإضافة إلى تربية الأبقار والماعز والبغال والخيول والجمال.[1]

ثانيا: الصناعة

لم تكن الصناعة متطورة بل كانت تقليدية، تعتمد على المهارات اليدوية، ما يفسر أن الصناعة في الجزائر لم تواكب التطورات والتحولات التي تجري في أوروبا، وظهور الثورة الصناعية في القرن 18م، بل كانت تلبي حاجيات السكان[2]، فارتكزت على الصناعات اليدوية مثل صناعة (النسيج، الأحذية، الدباغة، السروج، الخشب، الزجاج، مواد البناء، السفن، الخزف، السلاح، البارود والمواد الغذائية...الخ)، وكانت هذه الصناعات متمركزة في المدن الكبرى، فمثلا توجد في مدينة قسنطينة 33 مصنع لدباغة الجلود و176 معملا للأحذية، وفي تلمسان يوجد بها 500 مصنعا لصناعة النسيج والخشب والحديد[3]، ورغم المجهودات المبذولة من طرف المسؤولين، إلا أن الصناعة ظلت بدائية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، لأسباب تقية وأخرى اقتصادية واجتماعية[4] مثل ثقل الضرائب وانخفاض المردود المالي للحرفيين ومنافسة البضائع الأجنبية، والاعتماد على الأجانب في الصناعات الأساسية خاصة صناعة الأسلحة وبناء السفن، التي ساهم فيها الأسرى الأوروبيون، وصك النقود وصناعة الحلي التي سيطر عليها اليهود.[5]

---

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 336.

[2] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 336.

[3] – عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، ط2، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 106.

[4] – عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830)، مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 155.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 34-36.

ثالثا: التجارة

كان لها تأثير مباشر على الأوضاع المالية والاقتصادية للإيالة، وقد تميزت بالتنوع، تجارة داخلية وخارجية، فأما الداخلية فكانت تتم داخل المدن بواسطة أسواق أسبوعية وسنوية بالأرياف[1]، أما التجارة الخارجية فكانت تتم مع الدول الأوروبية عن طريق الموانئ، بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين ومع إفريقيا، عن طريق القوافل بواسطة الأهالي وحدهم يساعدهم أحيانا جماعة من اليهود[2]، فقد كانت قوافل تجارية هامة تربط بين مدينتي قسنطينة وتونس، ومن أبرزها القافلة الشهيرة التي كانت تنطلق من قسنطينة مكونة من 200 إلى 300 بغلا محملة ببضائع تبلغ قيمتها مليون فرنكا لتباع بمدينة تونس[3]، وتوسعت التجارة الخارجية، فقد كانت تستورد من مرسيليا وليفورنة الجوخ والأقمشة، والحرير والبن والسكر والمناديل، والقرنفل، والمخمل، والحواشي، الجنوية، والبلور، والزجاج، والمرايا والورق، والخردوات الحديدية، أما مع الدول الأوروبية الشمالية هولندا والسويد والدانمارك، فكانت تستورد منها الصواري، والحبال، والبارود، والأخشاب، وكانت تصدر المواد الزراعية، إلا أن مادة الحبوب كانت تنافس عليها فرنسا وإنجلترا وإسبانيا وهولندا[4]، أما التجارة مع الدول الجنوبية كمالي والنيجر، فقد كانت القبائل الصحراوية هي التي تتولى التجارة مع هذه الأقطار، وكانت المواد المصدرة تشمل الزيوت والتمور والأقمشة الصوفية والبهارات والشحوم، بينما يستورد أهل الصحراء العبيد وريش النعام وجلود البقر الوحشي والعاج وغيرها.[5]

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 36.

[2] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 65.

[3] – عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 447.

[4] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 249.

[5] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص ص 65-66.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

اختلفت الروايات حول عدد سكان الجزائر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، فقد أشار بعضها إلا أن مجموع السكان لا يتجاوز مليون نسمة[1]، وهناك من ضخمه إلى عشر ملايين نسمة أمثال حمدان بن عثمان خوجة[2]، إلا أن أكثر الروايات تواردا تعتبر أن عدد السكان يقدر بحوالي ثلاث ملايين نسمة على الأكثر، ويعيش غالبيتهم في الأرياف بنسبة 95%، أما سكان المدن لا يتجاوز 5%، وتختلف هذه الكثافة من منطقة لأخرى، فمثلا مدينة الجزائر في الربع الأخير من القرن 18م لا تتجاوز 50 ألف نسمة بعدما كان عددهم يناهز 130 ألف نسمة في القرن 17م منهم حوالي 30 ألف أسير[3]، وتناقص عددها إلى هذا الحد الكبير بسبب الأمراض والمجاعات والكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والقحط والجفاف وموجات الجراد بين الحين والآخر[4]، وينقسم سكان المدن حسب الهرم السكاني إلى الأتراك العثمانيين يمثلون أقلية استأثرت بالحكم وحظيت بامتيازات هامة، والكراغلة وهم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات كان عددهم أكبر من الأتراك[5]، وجماعة الحضر متكونة من العرب والأمازيغ ومهاجري الأندلس، وجماعة الدخلاء تضم اليهود الأوروبيين والمسيحيين الأسرى والأحرار[6]، وجماعة البرانية (البساكرة والأغواطيون، القبائليون، الجيجليون والمزابيون).[7]

وقد كان للمجال الصحي تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية داخل الإيالة، فقد انتشرت الكثير من الأمراض والأوبئة أصابت السكان، وأحدثت خسائر تكاد تكون خيالية نتيجة الارتفاع الكبير لعدد الضحايا، مما أثر سلبا على الحياة العامة للسكان، وما زاد الأمر

[1] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 39.

[2] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 13.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 39.

[4] – عائشة غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 56.

[5] – صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 356-358.

[6] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 66.

[7] – عائشة غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 21.

تعقيدا عدم وجود ثقافة الالتزام بالقواعد الصحية في حالة وجود وباء وأمراض، وعدم وجود أدوية ناجعة[1]، وفضلا عن كارثة وباء الطاعون، فقد تعرضت البلاد لأمراض أخرى من أهمها: "الجدري، حمى المستنقعات، حمى التيفوس"، ورغم هذا فإن السلطات لم تتخذ إجراءات كثيرة لمحاربة الوباء، بل تركت الرعاية الصحية للمبادرات الفردية دون اهتمامهم بالوقاية أو المؤسسات الصحية.[2]

وظلت الأوبئة تجتاح البلاد طيلة العقد الخير من القرن 18م، والربع الأول من القرن التاسع عشر، وآخرة مرة تعرضت فيها الجزائر للطاعون كانت قبل الاحتلال الفرنسي هي سنة 1816.[3]

مما سبق يمكن القول أن الجزائر في الفترة الأخيرة من الوجود العثماني، استكملت استقلالها، لكن سياستها الداخلية كانت تفتقر إلى مقاييس ثابتة تنظم العلاقة بين السلطة والسكان، فتولدت عنها التمرات والعصيان من طرف السكان.

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 49.

[2] – عائشة غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 66.

[3] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 50.

الفصل الأول

أضواء على التواجد اليهودي في الجزائر

المبحث الأول: الهجرات اليهودية

المبحث الثاني: وضع اليهود بالجزائر

المبحث الثالث: العلاقات اليهودية

بعد أن تعرضنا في الفصل التمهيدي إلى الأوضاع العامة للجزائر في عهد الدايات وتعرضنا إلى وضع المجتمع الجزائري بكل فئاته وشرائحه وطبقاته، ومن بينهم اليهود كإحدى مكونات المجتمع الجزائري في تلك الفترة، نتطرق في الفصل الموالي إلى التركيز على العنصر اليهودي تحديدا موضوع دراستنا المتواضعة، وجاء بعنوان أضواء على التواجد اليهودي بالجزائر.

المبحث الأول: الهجرات اليهودية

بما أن اليهود عنصر وافد إلى الجزائر، لذلك جاء مبحثنا بعنوان الهجرات اليهودية إلى أرض الجزائر، وتجدر الإشارة إلى وجود تعدد وتنوع في المعلومات التي تكلمت عن تاريخ، ظروف ودوافع استقرار هذا العنصر في الجزائر، ولا نبالغ إن قلنا أن هذه المصادر قد وصلت إلى درجة التضارب في هذه المعلومات، لذلك حاولنا أن نعتمد على المصادر الأكثر موضوعية والأكثر وثوقا لتحديد تاريخ هذه الهجرات التي قسمناها إلى هجرات قديمة وأخرى حديثة.

أولا: الهجرة القديمة

أو ما يسمى التوشاييم أو الأهالي، ويقصد بهم اليهود[1] القدماء الذين تواجدوا في قارة إفريقيا وتحديدا في شمال القارة منذ عصور قديمة[2]، وكما ذكرنا آنفا فقد اختلفت الآراء حول

[1] – اليهود: لقد تباين وتعددت آراء اللغويين في تحديد أصل كلمة يهود، فهناك من يرى بأنها من التهود بمعنى التوبة، ومنه قوله تعالى: "إنا هدنا إليك" [الأعراف، الآية 156]، حيث أن اليهود تابوا عن عبادة العجل، ومنهم من يرجع اليهود إلى يهودا رابع أبناء يعقوب عليه السلام، للمزيد ينظر: ابن كثير: تفسير القرآن الكريم، مر: أنس محمد الشامي، محمد سعيد محمد، ج1، دار البيان العربي، القاهرة، 2006، ص 148؛ وقيل أيضا لأنهم يتهودون أي يتحركون عند قراءة التوراة، ينظر: زبيدة محمد عطا، اليهود في العالم العربي دراسة تاريخية في قضايا الهوية والاندماج، ط1، القدس، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د.م، د.ت، ص 29؛ ومنهم من يقول بأن اليهود من المودة واللين، كما يطلق عليهم كذلك اسم العبرانيون وهم من جاؤوا مع إبراهيم عليه السلام إلى أرض كنعان وأطلق عليهم هذا الاسم لأنهم عبروا نهر الأردن خلال تجوالهم في أرض الكنعانيين، ينظر: نصر الدين البحرة، نفسية اليهود في التاريخ، مطبعة عكرمة، دمشق، 2000، ص 07، أما تسميتهم بالإسرائيليين فقد سموا بذلك نسبة إلى أبيهم إسرائيل وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، ينظر: ماهر أحمد آغا، اليهود فتنة التاريخ، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 27.

[2] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص 118.

تحديد تاريخ هذه الهجرة، فمنهم من يرى بأنها تعود إلى أكثر من 3000 سنة أي منذ أن رست السفن الفينيقية التجارية سواحل شمال إفريقيا، بينما يرى آخرون أن هذا الطرح لا يستند على أسس علمية موضوعية، بل هو قائم على أساطير وروايات شفوية أقرب إلى الخرافة منه إلى الواقع، ونعتقد أن أول الهجرات اليهودية إلى الجزائر ترجع إلى العهد الروماني[1]، واستمرت هاته الهجرات طيلة العهدين الوندالي والبيزنطي، ويذكر أن بعض القبائل البربرية قد تهودت في هاته الفترة.

ومع بداية الفتوحات الإسلامية سجل قدوم أعداد أخرى من اليهود الذين تمركزوا بمختلف المدن الداخلية الواقعة على الخطوط التجارية، وكذلك بالمدن الجديدة التي بنيت أو أعيد بناؤها بالمغرب الإسلامي[2]، حيث صاروا جزءا من المجتمع رغم الخلافات العقائدية، ولم يجبروا على ترك ديانتهم واعتناق الإسلام، بل حفظت حقوقهم مقابل التزامهم بالجزية التي يدفعونها مقابل حمايتهم، والحق أن اليهود قد زاولوا شعائرهم وتعاليمهم ونشاطاتهم الاقتصادية بكل حرية في إطار ما يعرف بحقوق أهل الذمة، كما كان عليهم الالتزام ببعض الضوابط داخل المجتمع، حيث حرم عليهم ممارسة كل ما من شأنه إفساد أخلاق الناس كالزنا، والربا وبيع الخمر.[3]

وصفوة القول أن الاختلاف حول تحديد تاريخ الهجرة اليهودية نحو الجزائر لا ينفي اتفاق المؤرخين أن أغلبهم يرجح أن التواجد اليهودي بالجزائر قديما.

[1] – فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 118.

[2] – نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700–1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005، ص 38.

[3] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، معسكر، 2007–2008، ص 18.

ثانيا: الهجرات الحديثة

والتي تسمى الميغوراشيم[1] وترتبط بهجرة اليهود من الأندلس نحو الجزائر نتيجة ظروف تاريخية عرفتها إسبانيا، ونتيجة ظروف جغرافية تمثلت في القرب الجغرافي لسواحل شمال إفريقيا والجزائر تحديدا من بلاد الاندلس، وحديثنا عن إسبانيا وبلاد الأندلس له ما يبرره، بحكم أن اليهود الميغوراشيم من أصول إسبانية وبرتغالية، وقد عرفت الفترة من 1391-1492 هجرة أعداد كبيرة من يهود إسبانيا إلى المغرب العربي نتيجة لحركة الاسترداد المسيحية.[2]

وقد ورد في المصادر التاريخية والدبلوماسية الأوروبية الحديث عن هذه الهجرة، حيث يذكر لوجي دو تاسي أنه في سنة 1342 قد وصل إلى مدينة الجزائر يهود من إيطاليا، بالإضافة إلى عناصر أخرى وفدت من الأراضي المنخفضة سنة 1350.[3]

ثم جاءت هجرات جديدة بعد سقوط الأندلس واستمرت طيلة القرنين 15-16م، حيث ازداد عدد اليهود بالمنطقة بعد إصدار الملك فرديناند الكاثوليكي مرسوم الطرد في 31 مارس 1492[4]، والذي يقضي بطرد اليهود نهائيا من إسبانيا ويعود السبب المباشر في إصدار هذا المرسوم إلى احتدام الصراع بين رجال الإكليروس المسيحيين والحاخامات اليهود.[5]

وفي تلك الأثناء قامت الملكة إيزابيلا بتكوين محكمة خاصة لمحاكمة المسلمين واليهود، والتي عرفت بمحكمة التفتيش، مما جعل اليهود يضطرون إما إلى التنصر أو

---

[1] – الميغوراشيم: هي كلمة عبرية معناها المطرودون، ينظر: زبيدة محمد عطا، المرجع السابق، ص 142.

[2] – نفسه.

[3] – Laugier De Tassy, Histoire de Royume D'Alger, Henri du Souzet, Amsterdam, 1725, p 07.

[4] – فرديناند (1452-1561): ملك قشتالة، تزج إيزابيلا ملكة أراغون، حيث توحدت إسبانيا بزواجهما، وسقطت غرناطة آخر معقل للمسلمين في أيديهما، للمزيد ينظر: علي مولاي، الموسوعة العربية الميسرة، ج2، ط3 المكتبة العصرية، بيروت، 2009، ص 2383.

[5] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 41.

الهجرة، حيث تم طرد 300 ألف يهوديا من إسبانيا، فغادروا جميعهم إلى البلدان الإسلامية وشمال أوروبا.[1]

وينقسم يهود الميغوراشيم إلى ثلاث فئات كالتالي:

1-السفارديم: اليهود الشرقيون

السفارديم مصطلح عبري في الأصل، ويعني إسباني أو إسبانيولي وتعني كذلك "فرانك" بمعنى الفرنجة، وأصبحت كلمة سفارد المستخدمة للإشارة إلى إسبانيا تطلق على اليهود الذين عاشوا في هذا البلد وفي البرتغال منذ القرن الثامن ميلادي.[2]

فهم إذن يهود شبه الجزيرة الأيبيرية، ويتكلمون لهجة إسبانية تمسى لادينو، وقد تأثر اليهود السفارد في عباداتهم وتلاواتهم بالذوق العربي[3]، وقد اختار هؤلاء المدن الكبرى في الجزائر كمدينة الجزائر وتلمسان وبجاية ووهران، في حين فظلت قلة منهم المناطق الداخلية.[4]

2-الأشكيناز:

حسب الرواية التوراتية هي اسم لأحد أحفاد سيدنا نوح عليه السلام، أما الاشتقاق الحالي لهذه اللفظة "أشكيناز" بمعنى ألمانيا[5]، وتطلق على اليهود الذين قدموا من إيطاليا سنة 1392 وهولندا عام 1350 وفرنسا عام 1403 وإنجلترا عام .1422

3-الليفورن:

وهم اليهود الذين هاجروا إلى الجزائر بحثا عن الثورة والاستغلال التجاري والنفوذ السياسي، وقد بدأ توافدهم إلى الجزائر خلال القرن السابع عشر ميلادي، ويشكل يهود الليفورن فئة عرقية ثقافية قائمة بذاتها تنتمي جغرافيا وثقافيا إلى أوروبا.

---

[1] – أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997، ص 27.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 146.

[3] – زبيدة محمد عطا، المرجع السابق، ص ص 51-52.

[4] – نفسه، ص 142.

[5] – عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج2، ج2، دار الشرق، مصر، د.ت، ص 170.

قدمت هذه الفئة إلى الجزائر المدينة من مدينة ليفورن الإيطالية نهاية القرن السابع عشر ميلادي[1] وطيلة النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي خصوصا في الفترة الممتدة بين 1720و1740[2]، ثم في عهدي حسن باشا ومصطفى باشا، وكانوا يلقبون باليهود المسيحيين أو يهود النصارى أو الإفرنج لأنهم اعتبروا دائما أجانب سواء من طرف التوشاييم أو الميغوراشيم أو حتى من طرف المسلمين.[3]

وما يميز هجرة الليفورنيين إلى الجزائر عن باقي الهجرات اليهودية هو أنها اختيارية، فاستقرارهم بها كان لأسباب اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى عكس الهجرات اليهودية الأخرى والتي كانت اضطرارية لأسباب دينية وسياسية.[4]

كما تميزت هذه الطائفة الليفورنية أيضا بتمتعها بامتيازات خاصة، إذ شملتهم امتيازات حظي الفرنسيون خصوصا والأوروبيون عموما لدى الدولة العثمانية، من بينها الإعفاء من أغلب الغرامات والمساهمات التي كان يدفعها غيرهم من الطوائف الأخرى، حيث اعتبر اليهود الليفورنيون رعايا أوروبيين شملتهم حماية القنصل الفرنسي مباشرة، كما تميزوا عن باقي أبناء ملتهم حتى في اللباس، إذ فضلوا ارتداء الزي الأوروبي.[5]

وقد أحدثت العائلات الليفورنية بقدومها إلى الجزائر انقلابا كبيرا في موازين القوى داخل الطائفة اليهودية، فاستولت على مقاليد زعامتها وعلى مراكز قرارها ومختلف شؤونها الحيوية، وانتزعت رئاسة الطائفة من يهود الأندلس الميغوراشيم على غرار ما فعلته هذه الأخيرة ما التوشاييم في القرن الخامس عشر ميلادي، وساعدها على هذا النجاح السريع

[1] – كمال بن صحراوي، موقف حمدان بن عثمان خوجة من يهود الجزائر من خلال كتابه المرآة، مجلة القلم، ع 23، جانفي 2012، ص 121.

[2] – يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر من 1662–1827، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 89.

[3] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 146.

[4] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 73.

[5] – نفسه، ص 57.

تفوقها التقني والثقافي نظرا لاحتكاكها الكبير بالنهضة الأوروبية، وبحركية التطور الشامل في مختلف ميادين الحياة خلال عصر الأنوار بأوروبا.

وعلى رأس العائلات الليفورنية عائلتي بكري وبوشناق التي اتسعت دائرة نفوذهما في الجزائر وتحولوا إلى عنصر سياسي واقتصادي[1] قوي في البلاد وتحسب له كل الحسابات[2]، ويمكن القول أن الظروف التاريخية لمنطقة الأندلس وقربها الجغرافي من سواحل الجزائر وتحسن وسائل النقل، كل هذه الظروف ساهمت في توافد العنصر اليهودي نحو الجزائر بمختلف فئاته، هاته الفئات التي ستتنافس فيما بعد على مصادر الثورة من جهة، وعلى النفوذ السياسي المعنوي من جهة أخرى.

المبحث الثاني: وضع اليهود بالجزائر

أولا: تعدادهم

إن إشكالية تقدير سكان الجزائر في العهد العثماني تعد من أهم القضايا التي خاض فيها الباحثون وخلصوا إلى صعوبة ترجيح رقم على آخر في ظل غياب إحصائيات رسمية لعدد السكان آنذاك، كما أن هذا الأمر اعتبر ثغرة عجزت عن سدها المصادر الأوروبية، خاصة أن تقديراتهم متضاربة وغير منطقية في معظم الأحيان، فكيف إذا تعلق الأمر بفئة معينة من السكان؟

وقد تباينت تقديرات المصادر الأوروبية حول عدد اليهود، ولعل ذلك راجع إلى اختلاف ملاحظاتهم، إذ اليهودي كان شديد الحرص على التخفي وعدم التصريح عن أعدادهم الحقيقية بغية التقليل قدر الإمكان من مبلغ الجزية والغرامات والمساهمات المفروضة عليهم.[3]

---

[1] – تطرقنا إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث "دور اليهود في التجارة".

[2] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 147.

[3] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 46.

أما عن العدد الإجمالي لليهود بالجزائر فإنه من الصعب أن نقدم رقما محددا لأن معظم المصادر ركزت بصفة خاصة على اليهود المقيمين في المدن الرئيسية ولا سيما مدينة الجزائر وأهملت المناطق الداخلية، والمؤكد أن عدد اليهود في الجزائر عرف ارتفاعا خلال القرن السابع عشر ميلادي.[1]

وقد أحصى الأسير الإسباني هايدو 150 منزلا يهودية بمدينة الجزائر أواخر القرن السادس عشر ميلادي[2]، أما فرانسيس نايت فقد قدر عدد سكان المدينة في منتصف القرن السابع عشر ميلادي بحوالي 28 ألف عائلة، من بين على الأقل 30 ألف يهوديا، وفي مصدر إنجليزي آخر 13 ألف عائلة يهودية نهاية القرن السابع عشر ميلادي، ويعتقد أن هذه التقديرات مبالغ فيها، في المقابل قد "شاو" عددهم بـ 15 ألف يهوديا مقابل 100 ألف مسلم.[3]

أما القنصل الأمريكي شالر فقد قدر عدد اليهود في مدينة الجزائر بين 1822-1824 بـ 500 يهوديا[4]، بينما المستشرق الفرنسي دي بارادي قد عددهم بـ 7000 يهوديا مقابل 50 ألف مسلما.[5]

وعموما فإن تعداد اليهود بالجزائر أثناء العهد العثماني يتسم بعدم الاستقرار، بحيث أنه يزيد ويتناقص حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد كتراجع نشاطات الأسطول البحري الجزائري الذي كان يوفر المادة الخام للأنشطة اليهودية، ونقصد بذلك الأسرى والغنائم اللتان كانتا تباعان فتوفرا سلعا يتجار بها اليهود، إضافة إلى تأثير الظروف الصحية على مجموع سكان الجزائر بمن فيهم اليهود، فمرض الطاعون الذي

[1] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 64.

[2] – Diego F.D.de Haedo, «Topographie et histoire générale D'Alger», traduction Monnereau et A, Berbrugger, R.AF, N° 14, 1871, p 108.

[3] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 75.

[4] – وليام شالر، المصدر السابق، ص 89.

[5] – Ventur De Paradis, Alger au 18éme Siècle, imprimeur-libraire edture, 4 place de gouvernement, paris, 1889, p 03.

أصاب المنطقة عامي 1787-1788 أدى إلى موت 1771 يهوديا، وكذا الظروف السياسية خصوصا الثورة على اليهود والتي جعلت الكثير منهم يغادر البلاد.[1]

ثانيا: توزيعهم

لقد احكم في توزيع اليهود بالجزائر جملة من العوامل أهمها السياسية كتوفر الأمن والاقتصادية كالبحث عن الثروة، أو التاريخية تعود إلى استقرارهم قديما بالمنطقة، وقد شمل التواجد اليهودي العديد من المدن خاصة المدن الساحلية والتجارية[2]، ففي مدينة الجزائر تمركز اليهود في المنطقة السفلى من المدينة وبصفة خاصة حول قصر الداي بنسبة 67.7% وهي من أهم المناطق التي أقام بها اليهود، أما المنطقة الثانية فهي القريبة من بابا الوادي، حيث توجد بيعة اليهود الكبرى.[3]

ونشير هنا إلى أن اغلب اليهود كانوا يفضلون الإقامة حول قصور الداي لعدة اعتبارات لعل أهمها توفير الحاجيات المالية لهم، وحتى لا يتعرضوا للتضييق والقمع وكذا تمكينهم من اكتساب امتيازات تجارية والتهرب من الضرائب، إضافة إلى وجود المؤسسات الاقتصادية والإدارية في هذه المناطق التي يفضل اليهود الإقامة بها.[4]

كما نجد أن مدينة تلمسان كذلك عرفت عددا من الأسر اليهودية، حيث كان يوجد بها حي عرف بحي اليهود، وهو من الأحياء المكتظة في المدينة، كما نجد العديد من المدن الأخرى أهمها قسنطينة ووهران والمدية، احتضنت عددا هائلا من اليهود، وكانت الأغلبية اليهودية تقيم بالمدن لأن قوانين البلاد لم تكن تسمح لليهود بامتلاك الأراضي[5]، وقد تواجد

---

[1] – كمال بن صحراوي، الدول الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 28.

[2] – عبد الرحمن بشير، اليهود في المغرب العربي 22-462هـ/642-1070م، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، 2001، ص 43.

[3] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 120.

[4] – حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830م، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007م، ص 41.

[5] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 65.

اليهود أيضا في عاصمة الرستميين تيهرت[1] التي ظل يتزايد فيها الوجود اليهودي، كما استقر اليهود في مدينة بجاية عاصمة الحماديين[2] كونها عاصمة لسلطة بني حماد، ومعروف عن اليهود رغبتهم في التقرب والعيش بجوار السلطة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنها كانت محل التجار القادمين من العراق والحجاز ومصر والشام وسائر بلاد المغرب.[3]

وقد سكن اليهود بمختلف أصولهم مع المسلمين سواء في نفس الأحياء والمدن أو في الحارات المحاذية لها، وهناك من اليهود من سكنوا الأرياف، غير أن الأغلبية الساحقة بقيت متمسكة وبشدة وعناد بالبقاء في الحارة منغلقة على نفسها بعيدا عن الأعين وحرصا منها على الاحتفاظ بمظهر الضحية المسكينة التي لا يمكن أن تثير سوى الثقة والعطف لضعفها، ولو أن بعضهم كانوا في الخفاء وراء كثير من الفتن والاضطرابات.[4]

كما انتشروا أيضا في المناطق الصحراوية مثل توقرت وغرداية، حيث شجع الميزابيون اليهود على الاستقرار بينهم في العهد العثماني، فنلاحظ أنه كلما اتجهنا جنوبا نجد الكثافة السكانية لليهود تقل، وذلك لميولهم لتعمير المناطق ذات الموقع الاستراتيجي لممارسة نشاطهم التجاري.[5]

ومجمل القول فإن القرب الجغرافي للجزائر من أوروبا ووفرة الثروات المختلفة وروح التسامح الذي أظهره العثمانيون تجاه اليهود كل ذلك ساهم في تشجيع الهجرة اليهودية التي اختلف توزيعها بين المدن والأرياف، وبين الشمال والجنوب.

---

[1] – تيهرت: أسسها عبد الرحمن بن رستم 162–168هـ/779–784م، ينظر: أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (جزء من المسالك والممالك)، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت، ص ص 67–68.

[2] – الدولة الحمادية: ارتبط اسم الدولة الحمادية باسم مؤسسها حماد بن بلكين 405–419هـ/1014–1028م، ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تح: سهيل زكار، ج6، در الفكر للنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 207.

[3] – عبد الرحمن بشير، المرجع السابق، ص 44.

[4] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص ص 61–63.

[5] – عبد الرحمن نواصر، مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، المركز الجامعي، غرداية، 2011، ص 57.

المبحث الثالث: العلاقات اليهودية

أولا: العلاقات اليهودية اليهودية

عند وصول اليهود من الأندلس وأوروبا إلى شمال إفريقيا، وجدوا أن بني دينهم على مستوى غير الذي ألفوه هناك، فقد كان يهود الميغوراشيم أكثر ثقافة وتطورا من اليهود الأهالي بحكم مجيئهم من أوروبا خاصة من ليفورنة والأندلس حيث الحضارة الإسلامية بعلمها وعمرانها، واقتصادها ومعاملاتها المالية واحتكاكهم بالتطور الذي حدث في أوروبا، وحملوا مهارتهم التجارية التي اكتسبوها في الأسواق الأوروبية خاصة وأن الكثير منهم كانوا من ذوي الثروة، فنقلوا ثروتهم وأساليبهم التقنية والعلمية فانعكس ذلك كله على الفكر اليهودي بالجزائر.[1]

وبالرغم من أن وجود اليهود التوشاييم بالجزائر يعود إلى قرابة 3 آلاف سنة كما ذكرنا سابقا، فإن الميغوراشيم القادمين من أوروبا صاروا أكثر تحكما فيها[2] فتقلدوا المناصب الحاخامية وأصبحوا يحتلون قمة الهرم لدى الطائفة اليهودية بمستواها الثقافي والمادي، فكان ذلك نوعا من رد فعل تجاه هذه الوضعية، ومن هنا فهذا الصراع كان بهدف إخضاع الطائفة المحلية للطائفة الوافدة، وبذلك يظهر تأثير الحاخامين الميغوراشيميين "ريباش وراشباش".[3]

ريباش هو إسحاق برشيش ولد سنة 1326 بمدينة برشلونة وغادرها بعد أن شهدت أعمال عنف ضد اليهود عام 1391، لجأ إلى الجزائر حيث خصه أمير تلمسان بمنصب الممثل والحاخام الأول لليهود، ثم انتقل إلى مدينة الجزائر التي تقلد بها منصب مقدم[4]، أما

---

[1] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 30.

[2] – الزهار أحمد شريف، مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 88.

[3] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 30.

[4] – المقدم: هو رئيس الجماعة اليهودية ببلاد المغرب، كما أطلقت عليه تسميات أخرى كالزعيم والرئيس والناجد وشيخ اليهود، ينظر: عبد الرحمن بشير، المرجع السابق، ص 130.

راشباش هو سيمون بن سماح دوران ولد بميورقة سنة 1361، واضطرته أحداث 1391 هو الآخر إلى الهجرة إلى الجزائر.[1]

تجدر الإشارة أنه في سنة 1394 سن ريباش بمساعدة راش باش مجموعة من القوانين التي تخص الأحوال الشخصية والمعاملات الاقتصادية لليهود، والتي لم يكن التوشاييم يعرفونها، فكان ذلك بداية لمواجهة واضحة بينهم وبين الميغوراشيم، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تلك المكانة التي كانت للحاخامات، والتي تأثرت حتما بهذه الإجراءات الإصلاحية الجديدة والتي كان هدفها الظاهري تحسين ظروف اليهود الثقافية والاجتماعية وتنظيم حياتهم في الجزائر[2]، ونذكر هنا أن يهود الجزائر لم يشكلوا كتلة بشرية متماسكة لها روابط مشتركة وأسلوب حياة مشتكر بقدر ما كانوا جماعات يهودية انتشرت في البلاد دون روابط حقيقية توحد بينها، لذلك حاولوا إيجاد حلول لهذه الإشكالية من خلال تنظيم جديد للطائفة اليهودية حتى وإن أدى ذلك إلى قيام صراع بين العناصر المحلية والعناصر الوافدة.[3]

وإن كان المؤرخون يتحدثون عن الفوارق بين الميغوارشيم والتوشاييم فعلينا التنبيه إلى أن الميغوراشيم أنفسهم كانوا على خلاف كبير فيما بينهم، وكانت تسودهم العنصرية.

وصفوة القول أن الميغوراشيم الليفورنيين قد تركوا آثارا عميقة على الشخصية الثقافية ليهود الجزائر، حيث حاولوا مكافحة التفتح التوشاييمي على الإسلام والمسلمين، وحاولوا اقتلاعها تدريجيا من جذورها وبيئتها الجزائرية، بل إن الكتاب اليهود يتكلمون عن ذوبان يهود التوشاييم في الثقافة الميغوراشيمية ثم اندماج الاثنين معا في الثقافة الليفورنية.[4]

---

[1] – hanoune, Apercu sur les israélistes Algerians et sur la communauté D'Alger, maison Basté dé, Alger, 1922, p p 9-10.

[2] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 30.

[3] – عبد الوهاب محمد المسيري، المرجع السابق، ص 171.

[4] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 148.

ثانيا: علاقة اليهود بالمسلمين

وإذا كانت علاقة اليهود ببعضهم البعض قد اتسمت بالتلقائية في الانتشار وفي التعامل، إذ لم يشكل هؤلاء فئة اجتماعية منغلقة ومقتصرة على اليهود فقط، فكيف كانت علاقة اليهود بباقي سكان الجزائر آنذاك؟

1-علاقة اليهود بالسكان المحليين:

عاش اليهود جنبا إلى جنب مع المسلمين وتعرضوا معا لمختلف التحولات التي شهدتها منطقة البحر المتوسط، ونشير هنا إلى ان اليهود قد وجدوا في الجزائر الملاذ الآمن منذ هجرتهم الأولى وخلال هجراتهم المتأخرة واتخذوها مكانا لإقامتهم الدائمة، ولم يكن اختيارهم لهذه البلاد صدفة، بل فضلوها عن غيرها من البلدان لما وجدوا فيها من أمن وحرية إلى جانب المسلمين، غير أن العلاقات بين الطرفين انحصرت في الغالب في المجال التجاري دون أن يكون هناك تبادل في الأفكار والمعارف.[1]

لقد استخدم اليهود لغة السكان العربية كأداة تعبير في معاملاتهم اليومية، وذلك بسبب رغبتهم في إظهار توافقهم مع المجتمع، باعتبارهم عنصرا غريبا فيه ناهيك عن ما يمنحه تعلم لغة السكان من فرص الاختلاط والعمل[2]، وكان لهم الاستقلال في المجال الديني والاجتماعي والثقافي، حيث أنهم تمتعوا بحرية ممارسة العقائد الدينية، باعتبارهم رعايا جزائريين وحرية التنقل والإقامة ويمارسون المهن التي يريدونها في حدود القانون في جميع الأنحاء.[3]

كما تجاوز المسلمون مع اليهود في فضاء الحرف وإقامة اليهودي في مختلف الأسواق، هذا الاحتكاك بالمجتمع الإسلامي جعل بعض اليهود يعيدون حساباتهم فيما يخص حقوق المرأة التي اعتبرت مخلوقا منحطا ليس لها الحق في الميراث ولا تقبل لها شهادة ولا

[1] – أرزقي شويتام، المجتمع...، المرجع السابق، ص ص 132-136.

[2] – عبد الرحمن بشير، المرجع السابق، ص 135.

[3] – وليام شالر، المصدر السابق، ص 152.

نذر، فأصبح لها الحق في الميراث وقبلوا شهادتها، وقد اعترف بعض الباحثين ومن بينهم الباحث اليهودي "شوراقي" بأن تغير أوضاع المرأة اليهودية في شمال إفريقيا مرده أساسا إلى الإسلام.[1]

كذلك نجد من اليهود من خالف الشريعة اليهودية، رغم تمسكهم بها، فمثلا الديانة اليهودية تمنع الرجل من الزواج بأكثر من امرأة، فهناك من خاف هذه العقيدة نتيجة تأثرهم بالمجتمع الذي كانوا يعيشون فيه والذي أحل الزواج بأربع نساء.[2]

وكان لجوار المسلمين لليهود وكثرة معاملاتهم في البيع والشراء والاستدانة والإيجار وغيرها حصول العديد من الخلافات التي كانت تحل أحيانا على مستويات بسيطة عن طريق التفاهم وتدخل بعض الوسطاء، وأحيانا أخرى إلى عرض القضية أمام القضاة للفصل فيها.[3]

ورغم أن الإسلام هو الذي حفظ لليهود حقوقهم في إطار أهل الذمة، إلا أنهم تطاولوا على تعاليمه بإفساد المجتمع وتحقيقا لمصالح المادية الخاصة، واستخدموا نفوذهم السياسي لدى الحكام وحصلوا على إذن بفتح محلات تباع فيها الخمور بحجة تسلية الشبان الأتراك، وهناك يسمح لهم بتناول الخمور والكحول بدون قيد.[4]

ثم إن اليهود لم يعتبروا أنفسهم جزءا من المجتمع الجزائري إلا بالقدر الذي يحقق مصالحهم، فلم يتورعوا عن احتكار التجارة إلى درجة ضاقت معها أزراق الناس وأصابتهم المجاعة وارتفعت الأسعار وعانوا من ندرة المواد الأساسية.[5]

وفي أواخر العهد العثماني حدثت تغيرات في العلاقات بين اليهود والأهالي، فتعرض اليهود إلى مضايقات واضطهادات خاصة تلك التي حدثت سنة 1805، فتدهورت حالة

---

[1] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 162.

[2] – نفسه، ص 153.

[3] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 34.

[4] – وليام شالر، المصدر السابق، ص 55.

[5] – إسماعيل العربي، دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية في أواخر عهد الدايات، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، ع12، 1974، ص 37.

البلاد جراء سوء الأحوال الاجتماعية من مجاعات وأوبئة، وكان اليهود وقتئذ قد تحكموا في كل المعاملات الاقتصادية واحتكروا التجارة الخارجية ونالوا ثقة الحكام التي استغلوها لصالحهم، ومن مظاهر الاستغلال تصدير الحبوب والسكان في أمس الحاجة إليها، فقد اجتاحت المجاعات أرجاء البلاد، وهذا ما جعلهم عرضة للتنكيل وثوران الأهالي عليهم.[1]

إذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد أدت إلى تراجع العلاقة الحسنة بين اليهود والسكان المحليين خصوصا في نهاية فترة الحكم العثماني، فهذا لا يمنع من القول بأن اليهود قد عاشوا في وفاق تام مع الجزائريين، بل كانت لهم امتيازات اقتصادية وإدارية مكنتهم من اكتساب نفوذ قوي داخل الجزائر، إلا ان الظروف السابقة الذكر كانت قد أثرت سلبا على الأهالي ودفعت باليهود إلى التحكم في معظم العائلات التجارية، ومنه التأثير على العلاقة بين الطرفين.

2-علاقة اليهود بالأتراك:

نتيجة سياسة التسامح الديني التي انتهجتها الدولة العثمانية وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية، فقد ازدادت أعداد اليهود المتوافدة إلى الولايات العثمانية، وذلك منذ عهد أورخان بن عثمان 727-761هـ/1326-1359م[2]، فلم ير الحكام الأتراك شيئا في السماح لليهود بالعيش في بلادهم سواء السلاطين في إسطنبول أو الدايات في الجزائر، فقد أصدر السلطان العثماني بايزيد الثاني بن محمد الفاتح 1481-1512 فرمانا يسمح بموجبه لليهود بالإقامة في الأراضي التابعة لدولته.

وفي إيالة الجزائر رحب العثمانيون باليهود المطرودين من إسبانيا، حيث رأوا فيهم عنصرا حليفا يستخدمونه في صراعهم مع الإسبان وعاملا اقتصاديا مهما لتنشيط الصناعات الحرفية والتبادل التجاري مع موانئ المتوسط.[3]

[1] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 62.

[2] – هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دولة الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين، ج1، دار القلم، دمشق، 2002، ص 163.

[3] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 38.

غير أنهم حددوا إقامتهم بالإيالة بدفع الجزية إلى خزينة الدولة، والتي كان مقدم الطائفة اليهودية يتكفل بجمعها وآدائها للخزناجي أو شيخ البلد، واختلفت مبالغ الجزية من بايلك لآخر، كما خضعت لظروف سياسية معينة، وفي بعض الأحيان إلى رغبات شخصية.[1]

إلا أن الملاحظ هو عدم اتفاق المؤرخين حول ما كان يدفعه اليهود أسبوعيا إلى خزينة الدولة[2]، إضافة إلى عدم ثبات القيمة وكذا التنوع في عملات الدفع بين الإسبانية والأمريكية والتركية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حيازة اليهود لجميع العملات المتداولة في الإيالة، وعدم اعتماد خزينة الدولة لعملة واحدة في التداول مع غياب واضح لسياسة محددة في جمع الجزية من اليهود والتي خضعت في كثير من الأحيان إلى الأهواء والرغبات الشخصية للحكام بالجزائر.[3]

فبعد أن استعاد الباي محمد الكبير وهران من الإسبان سنة 1791 استدعى اليهود للعيش بها فانتقل إليها يهود معسكر وتلمسان ومستغانم وتم إعفاؤهم من الضرائب وجعل منهم وكلاء دبلوماسيين يمثلون مصالحه في البلاد، ومنهم "ماردوخاي دارمون" الذي أصبح مستشارا خاصا له[4]، أما في قسنطينة فقد خصص صالح باي 1771-1791 قطعة أرض لليهود، حيث أقاموا عليها مساكنهم وتجموا في مكان واحد.[5]

وعليه فقد أجمعت المصادر على أن اليهود في الجزائر كانوا يعاملون معاملة حسنة ونعتقد أن هذا القول يناقض وربما يدحض قول الضباط الفرنسيين بأن اليهود أصبحوا عبيدا تحت حكم الأتراك.

---

[1] – بوشيبة ذهبية، اليهود والنصارى في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء الوثائق العثمانية والمصادر الغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، د.ت، ص 196.

[2] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 39.

[3] – بوشيبة ذهبية، المرجع السابق، ص 196.

[4] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 39.

[5] – أرزقي شويتام، المجتمع...، المرجع السابق، ص 136.

فقد كان لبعض أفراد الجالية اليهودية نفوذ واسع وتأثير كبير في المجال السياسي[1]، وفي المقابل كان بعض الدايات حينما يحتاجون إلى الأموال يلجئون إلى الأغنياء من الأهالي أو من اليهود فيأخذون منهم مبالغ يسددون بها أجور الإنكشارية أو يستغلونها في أمور أخرى.[2]

والحق ان القائمين على نظام الحكم في الجزائر اهتموا باليهود كطائفة لها وزنها واستخدموهم في المجالات التي أثبتوا فيها كفاءتهم، لكنهم في المقابل غفلوا عن دورهم الخطير الذي مارسوه في المجالات المالية والتجارية أو حتى في العلاقات الدبلوماسية، وهو ما تطور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين، وانعكس سلبا على الأوضاع الداخلية، كما كان سببا في أزمة جزائرية فرنسية انتهت باحتلال الجزائر عام 1830.[3]

ومجمل القول أن التواجد اليهودي كان قديما، حيث كانت الجزائر قبلة للهجرة اليهودية من القارة الأوروبية، وخصوصا من بلاد الأندلس، هذه الهجرة غير مضبوطة، ويرجع ذلك إلى طبيعة اليهود أنفسهم والذين كانوا يتسترون في الغالب على هجرتهم خارج أوروبا، وكان انتشارهم تلقائيا يخضع لعامل تكوين الثورة والبحث عن النفوذ والجاه بعيدا عن الرغبة في تشكيل كتلة بشرية داخل المجتمع الجزائري مثلما هو معمول به في كثير من الدول.

وقد كان للتسامح الديني الذي تبناه الحكام العثمانيون دور كبير في ارتفاع حركة الهجرة، وعاش اليهود في وفاق تام مع كل الفئات الجزائرية، غير أن نهاية الحكم العثماني قد شهدت فتورا في هذه العلاقة بسبب تردي أوضاع الأهالي الجزائريين، وفي المقابل تحسن

[1] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم...، المرجع السابق، ص 36.

[2] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 141.

[3] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص 40-41.

أوضاع هذه الجالية التي تحكمت في دواليب الاقتصاد الجزائري، فكان لذلك آثارا سلبية هيأت الظروف لاحتلال الجزائر مثلما سنرى في الفصل الأخير.

الفصل الثاني

الواقع الاقتصادي لليهود في الجزائر

المبحث الأول: أهم الأنشطة الحرفية لليهود

المبحث الثاني: أهم الأنشطة المالية لليهود

لقد مارس اليهود مختلف المهن التي كانت سائدة في الجزائر العثمانية باستثناء الزراعة، لأنهم منعوا من امتلاك الأراضي[1] فقاموا بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بالتجارة، واحتكروا السمسرة وأعمال المصارف والصيرفة وصناعة الذهب والفضة، وقاموا باحتكار التجارة في الداخل والخارج[2]، ويمكن تقسيم الأنشطة الاقتصادية لليهود في الجزائر خلال العهد العثماني إلى أنشطة حرفية وأخرى مالية.

المبحث الأول: أهم الأنشطة الحرفية لليهود

أولا: الصياغة

هي من أهم الحرف التي أبدع فيها اليهود، وتعد حرفة الصياغة من الصنائع المركبة والدقيقة والكمالية، لذلك احتكرها اليهود احتكارا تاما، خاصة وأن المسلمين قد ابتعدوا عن هذه الحرفة، وقد يكون السبب وراء ذلك هو ورود بعض الأحاديث الشريفة التي تنهي الرجال عن كسب الذهب فتجنوا الاشتغال بكل ما له علاقة بذلك بدليل أن الصاغة اليهود بالجزائر لم يوظفوا سوى الأسرى المسيحيين لمساعدتهم في هذه الحرفة[3]، وقد اشتهر اليهود بانشغالهم بجميع الحرف التي لها علاقة بالمجوهرات والمعادن الثمينة كالذهب والفضة وما شجعهم على مزاولتها ما توفره من أرباح وفوائد مالية حتى احتكروا هذا المجال احتكارا تاما[4]، فقد كان لهم باع طويل فيها وهم الذين سيطروا على أسواقها في الحواضر الكبرى.[5]

ونعتقد أن لقرب بلاد المغرب من مصادر الذهب كذلك الأثر الأكبر في شيوع هذه المهنة عند اليهود، حيث أقاموا الأسواق للمصوغات الذهبية، كما احترفوا كذلك صياغة الفضة حيث أقبل البربر خاصة على شراء المصوغات الفضية لرخص أسعارها عن

---

[1] – فاطمة بوعمامة، اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري الموافق لـ 14–15 ميلادي، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 201.

[2] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 302.

[3] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 253.

[4] – نفسه، ص 247.

[5] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 90.

الذهب[1]، يضاف إلى ذلك رمزية ارتداء الفضة بالنسبة للمرأة الجزائرية في بعض المناطق كالقبائل مثلا.

وتذكر عائشة غطاس أنه منذ عشرينيات القرن السابع عشر ميلادي على أقل تقدير وجد سوق لصناعة الصياغة خاص باليهود عرف بـ "صاغة اليهود"، حيث أن جل الحوانيت الواقعة بهذا السوق كانت من اكتراء اليهود دون سواهم، وأن جل صناع المصاغ كانوا يهودا[2]، وهو ما يبين السيطرة الواضحة لليهود على بعض الحرف والصناعات خصوصا الصياغة، وإذا كانت الباحثة عائشة غطاس تقصد بحديثها الجزائر العاصمة فإن باقي المدن الكبرى كما أشرنا سالفا في هذه الصناعة تحت رحمة اليهود.

ثانيا: العطارة

تعد العطارة من أهم النشاطات التي مارسها اليهود إلى جانب الصياغة والخياطة خاصة في أواخر العهد العثماني، ويعود ذلك إلى سيطرتهم على الأنشطة الاقتصادية التي تدر لهم الربح السريع[3]، وأغلب حاملي هاته المهنة هم اليهود الليفورن القادمين من إيطاليا إلى الجزائر، وقد وجدت بمدينة الجزائر سوق عرفت بسوق "العطارين" والذي يقع بمقربة من سوق السمن وبالقرب من سوق الدخان.[4]

كما وجدت تجمعات أخرى بالمدينة السفلى لليهود تسمى محلات العطارين إضافة إلى حوانيت أخرى أقيمت للعطارة خارج الأسواق المخصصة لها، كما أخبرت الوثائق بأن هناك حانوت قرب الجامع الأعظم بيد "الذمي العطار"، وآخر قرب باب عزون بيد الذمي العطار كذلك.

ويتبين من توزيع العطارين من أهل الذمة أن هناك تعايشا بين المسلمين واليهود.[5]

---

[1] – عبد الرحمن بشير، المرجع السابق، ص 94.

[2] – عائشة غطاس، الحرب والحرفيون...، المرجع السابق، ص 302.

[3] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 257.

[4] – عائشة غطاس، الحرب والحرفيون...، المرجع السابق، ص 250.

[5] – نفسه، ص ص 250، 264.

ثالثا: الخياطة

إضافة إلى حرفتي الصياغة والعطارة عرف عن اليهود أيضا إتقانهم للخياطة والطرز حيث كانتا من أهم الصنائع التي يشتغل عليها اليهود رجالا ونساء، فقد كانتا من الصنائع التي جلبت الربح الكبير بالنسبة لهم[1] وقربتهم من الدايات وأدخلتهم إلى قصورهم بحجة توفير الملابس لهم ولعائلاتهم، لذلك فتحوا ورشات فيها فتحولت هذه الحرفة من نشاط بسيط إلى نشاط خطير.[2]

وقد أوردت نجوى طوبال أسماء لأهم الخياطين المشهورين من اليهود أمثال: "الذمي حاييم الخياط" و"الذمي عمران الخياط بن إسحاق بن عزره" و"الذمي مردخاي"[3]، أما عن الحماة التي انتشر فيها اليهود ومارسوا فيها مهنة الخياطة فنجد حومة الرحبة (بفتح الراء وتسكين الحاء) القديمة، حيث كانت حرفة الخياطة أكثر الحرف تمثيلا بالنسبة لليهود في هذه الحومة، حيث كان نصف الحرفيين المالكين بهذه الرحبة القديمة من الخياطين اليهود، إضافة إلى حومة "البوزه" الواقعة في المنطقة السفلى بمدينة الجزائر بالقرب من السوق الكبير والتي غلب عليها النشاط التجاري بحكم موقعها في قلب الأسواق، حيث استقر بها اليهود بشكل كبير ومارسوا مهنة الخياطة لتدر لهم الربح الكبير والسريع.[4]

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن ملابس الإنكشارية كان يقوم الخياطون اليهود بصنعها بسعر ثابت ومفروض رسميا.[5]

---

[1] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 252.

[2] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 165.

[3] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 252.

[4] – عائشة غطاس، الحرب والحرفيون...، المرجع السابق، ص ص 393، 403.

[5] – لمنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد التركي العملة والأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 293.

ولم تكن الأنشطة السالفة الذكر هي الوحيدة التي برع فيها اليهود وسيطروا، بل هناك أنشطة أخرى مارسوها كذلك واحترفوا فيها كالحرارة والحدادة وصناعة النحاس...الخ، كما عملوا أيضا كمترجمين وكتابا لدى الداي.

ويبدو من خلال ما تقدم أن اليهود قد سيطروا بشكل كبير وأحيانا يكاد يكون تاما على الكثير من الحرف خصوصا الصياغة والعطارة والخياطة، إضافة إلى بعض الحرف الأخرى.

المبحث الثاني: أهم الأنشطة المالية لليهود

مجال آخر من المجالات التي برع فيها اليهود بل واحتكروه بل هو المجال المالي، وكل ما يتصل بهذا المجال من افتداء للأسرى وسك للعملة ومقايضة.

أولا: افتداء الأسرى

تعد تجارة الأسرى موردا هاما وفرعا من فروع التجارة التي تدر على اليهود أرباحا طائلة، فقد فاقت مداخيلهم من المتاجرة بالأسرى أحيانا كثيرة مداخيلهم من التجارة العادية، ولعل سيطرتهم شبه المطلقة على هذه التجارة يرجع إلى دورهم في تسهيل عمليات افتداء الأسرى المسيحيين أو ما يعرف بالوساطة اليهودية[1]، فقد مارس اليهود تجارة العبيد باسم مساعدة الأوروبيين المسيحيين على الافتداء، فقاموا بالتوسط لعتق وافتداء هؤلاء الأسرى، حيث نجحوا في إقناع الدول الأوروبية بأنهم ليسوا سوى ووسطاء همهم افتداء الأسرى مقابل عمولات معينة لقاء خدماتهم.[2]

لقد كان لليهود الدور البارز في افتداء الأسرى الأوربيين، فمثلا كلفت الحكومة السويدية سنة 1686 اليهودي "أزويدا" من أمستردام –المفاوض المحترف–رفقة السويدي "آيوساندر" بتحرير الأسرى السويديين المتواجدين بالجزائر، وفي سنة 1669 أوكلت مهمة

[1] – بوشيبة ذهبية، المرجع السابق، ص 225.

[2] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 220.

الفدية لـ"جونس باركمان"، لكن المهمة نفسها فشلت بعد اعتراضها من قبل سياسيين نافدين لخشيتهم من ردة الفعل الإنجليزية والهولندية.[1]

وما ساعدهم كذلك على احتراف هذا النشاط هو معرفتهم الواسعة باللغات السائدة وعلاقاتهم التقليدية مع مختلف البلدان ووجود عدد كبير من الأسرى ومن مختلف الجهات في الجزائر.[2]

وقد مارس اليهود هذا النشاط من خلال الوساطة بين الأسير وأهله وإقراضه مالا بالربا ليفتدي به نفسه أو من خلال شراء الأسير وبيعه في ليفورن الإيطالية، حيث أقاموا سجونا يحبسون فيها الأسرى الذين ينقلونهم من الجزائر ولا يطلقون سراحهم إلا إذا حضرت فديتهم.[3]

كما أن علاقة اليهود بالأسرى تعدت دور الوساطة التجارية في عمليات الافتداء إلى امتلاكهم وبيعهم بالإيالة للداي أو الباي أو الأعيان بالجزائر خلال تلك الفترة التي تميزت باقتناء الأسرى واستخدامهم للعمل في القصور والبيوت وفي الموانئ أو حتى البساتين والحقول، وهو الأمر الذي وجد فيه اليهود إغراء لا يقاوم لأنه يشكل إحدى مصادر الثراء دون عناء، فعكف اليهود على شراء الأسرى من أسواق النخاسة بأثمان زهيدة وبيعهم بمبالغ باهظة كلما سمحت لهم الفرصة بذلك.[4]

وخلاصة القول أن اليهود قد حققوا من هذا النشاط التجاري أرباحا ضخمة، فقد تراوح سعر الواحد ما بين 100و 1200 فرنكاً، وقد يصل إلى أكثر من 4000 فرنكا كالصفقة التي قام بها التاجر اليهودي "مولكو" سنة 1717، حيث قام بشراء أسير واحد بمبلغ 4308

[1] – قرباش بلقاسم، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671–1830)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مصطفى إسطنبولي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، معسكر، 2015–2016، ص 198.

[2] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 63.

[3] – جون.ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500–1830م، تر، تع، أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص168.

[4] – بوشيبة ذهبية، المرجع السابق، ص 226.

فرنكا، ولا نبالغ إن قلنا أن الهدف من هذه العملية هو ليس تحقيق المال فقط، بل هناك أهداف أخرى سياسية قد تؤدي إلى كسب ولاء هذه الدولة أو تلك.

ونعتقد أن الاهتمام المبالغ فيه من طرف اليهود بتجارة الأسرى وتسخير الوقت والجهد والمال يرجع إلى نفسية اليهودي الساخطة على جميع البشر باختلاف أديانهم وجنسياتهم من جهة، ومن جهة أخرى طموح اليهودي لتحقيق الربح المالي بكل الطرق المتاحة حتى وإن تعارضت مع العرف والدين.[1]

ثانيا: سك العملة

أشار المؤرخون إلى رغبة اليهود الجامحة في السيطرة المالية في معاملاتهم التجارية، وكان من بين هؤلاء وليام شالر الذي أشار إلى ذلك بقوله: «...وكما هي عاداتهم في بلدان أخرى يمارسون جميع فروع التجارة وهم يحتكرون في هذه البلاد السمسرة وأعمال المصارف وتبديل العملة وكذلك يوجد عدد كبير من الصيارفة بينهم وذلك في الذهب والفضة على السواء، والحكومة لا توظف سوى اليهود لسك النقود»[2]، ومعنى القول أن اليهود بهذه الصفات يكونون قد احتكروا المجال المالي من نشاطات المصارف والعملة وكل ما يتعلق بحركة الذهب والفضة، لترتبط وظائف حكومية بعينها باليهود فقط.

ولذلك لعب اليهود دورا كبيرا في النظام المالي للجزائر في العهد العثماني، إذ أن التعامل التجاري وما يتطلبه من مبادلات نقدية كان خاضعا لنفوذ اليهود نتيجة ممارستهم السمسرة والربا، والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية مهما كانت بسيطة او تافهة.[3]

ونظرا لمعرفة اليهود بالعملة، فقد تم توظيفهم بالخزينة، ذلك أنهم كانوا أقدر على تمييز أنواعها خاصة المغشوشة منها، وكان أمين السكة يشرف على أربع موظفين منهم

[1] – نفسه، ص ص 228–229.

[2] – وليام شالر، المصدر السابق، ص 89.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 199.

يهوديان أحدهما يعهد إليه بالتحقيق في النقود المشكوك فيها ويدعى "العيار"، أما الآخر فيقوم بوزن أنواع النقود التي تستلمها الخزينة ويسمى "الوزان"، وكان هذا الأخير يقوم بالإعلان عن وزن كل قطعة بصوت عال[1]، وأما عن عملهم في دار السكة، فقد كان يشتغل 24 عاملا يهوديا تحت إشراف أمين السكة.[2]

وبالإضافة إلى ذلك فقد أسند إلى اليهود مهمة معالجة النقود وصيانتها بالنار وتنظيفه وطلائها من جديد، ولم يقتصر عمل اليهود في مجال العملة على الخزينة ودار السكة فقط، وإنما كان السكان يستعينون بهم عند عقد الصفقات واستلام أثمانها، وهذا تفاديا للوقوع ضحية التعامل بالنقود المزورة التي كان يتم تداولها.[3]

ولأنهم سيطروا على المعاملات الاقتصادية، فقد كان اليهود في الجزائر يمارسون الغش والتزوير وابتزاز الناس بهدف اختلاس أموالهم بطرق ملتوية[4]، حيث أنهم ساهموا بدرجة كبيرة في انتشار العملات المزيفة في ظل الغياب التام للسلطة الحاكمة وتقصيرها في أداء الدور المنوط بها في مراقبة دار الضرب، لذلك لم يسلم السكان من غش اليهود في تلك الحرفة، لأنهم قاموا بضرب العملة خارج دار السكة وقاموا بترويجها بهدف اختلاس أموال الناس بطرق ملتوية، إذا أعملوا الغش في العملة ورجوا له ليحتفظوا بفرق العملة لهم.[5]

ومن المعروف أن رواج العملة المغشوشة يؤدي إلى اختفاء العملة الجيدة، وقد ساهمت هذه الاضطرابات التي عرفتها العملة، والاختلاف الحاصل في جودتها ومعيارها إلى الاعتماد على صرافين في عمليات البيع والشراء، ليتولوا تقييم العملات المختلفة، وكان اليهود يمثلون غالبية الصرافين، ما جعلهم يستغلون درايتهم التامة بعيار العملة ووزنها

[1] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 173.

[2] – أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات من 1659–1671، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 184.

[3] – لمنور مروش، المرجع السابق، ص 67.

[4] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 49.

[5] – نصيرة عزرودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع9، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ديسمبر 2014، ص ص 317، 324.

ويبيعون العملات المزيفة للسكان مستغلين، وكل ذلك أدى إلى تدهور التداول النقدي حيث فقدت العملة الحسابية 40% من قيمتها بسبب انتشار النقود المزيفة، الأمر الذي أغرى الأجانب داخل الدولة وخارجها لتزييف العملات سعيا للكسب السريع في ظل تساهل السلطة.[1]

ونعتقد أن الخطر الأكبر لليهود في مجال العملة لا يكمن في استخدامهم في ميدان العملة وما يترتب عن ذلك من تدهور العملة ذاتها، وإنما الخطر الداهم والأكبر هو تمكنهم من التغلغل داخل قصور الحكام وتثبيت نفوذهم وتأثيرهم على سياسة الدولة بشكل عام.[2]

ثالثا: المقايضة

عرف نظام المقايضة[3] في المبادلات منذ القديم وقبل ظهور العملة، وكان نظاما بسيطا، لذلك انتشر وساد مختلف الأسواق، وقد كانت المقايضة أفضل طريقة يستعملها السكان في التجارة الداخلية، لأن النقود الذهبية لم تكن منتشرة بكثرة، ولأن المستهلك يفضل الحصول على ما يحتاج إليه مباشرة دون المرور بعملية التحويل المعقدة والتي لا توفر الضمانات الكافية للأطراف المتبادلة.[4]

وقد كان التجار اليهود يتعاملون بنظام المقايضة، فقد ورد في الوثائق الكثير من القوائم التي يفهم منها أن التعامل كان يتم بهذا النظام عند إتمام الصفقات.[5]

---

[1] – آقجو علي، شهرزاد شبلي، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع21، جامعة بسكرة، ديسمبر 2016، ص 275.

[2] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 64.

[3] – المقايضة: المقايضة لغة هي المبادلة، أما المقايضة في الاصطلاح الفقهي فتعني معاوضة عرض بعرض أي مبادلة مال بمال، كلاهما من غير النقود، وعرفها بعضهم بأنها بيع العين بالعين او ببيع السلعة بالسلعة، وتسمية هذه المعاملة "مقايضة" هي الدارجة على ألسنة جمهور الفقهاء عدا المالكية، فالمالكية اصطلحوا على تسميتها "معاوضة"، ينظر: نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، 2008، ص ص 434-435.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 65.

[5] – عبد الرحمن بشير، المرجع السابق، ص 105.

والحق أن هناك نوعين من المقايضة أو المعاوضة، فالأولى تقع بين الأفراد بالتراضي والخيار وتخص العقارات كالأراضي والمحلات التجارية والدور أو الأموال العينية مثل الحيوانات والحبوب، ويشترط أساسا التراضي بين المتعاملين حتى لا يقع الاستبدال، وهو النوع الذي تأثر به اليهود حتى أنهم مارسوه فيما بينهم.

وأما الثانية فهي المقايضة بين الأملاك الخاصة والأملاك العامة، وخاصة تلك التي تتعلق بالعقارات التابعة لمؤسسة الأوقاف، وهذا النوع من المعاوضة لم يكن يسمح به إلا المذهب الحنفي، ولعل هذا ما يفسر كون جميع العقود المتعلقة بالمعاوضة كانت توثق لدى المحكمة الحنفية، فمن أهم شروط عملية الوقف عدم انتقال العقار المحبس لا لشخص ولا لهيئة معينة مهما كانت الظروف.[1]

ومما تقدم ذكره نخلص إلى أن اليهود قد سيطروا وتحكموا في بعض الحرف خاصة ما تعلق بالصياغة والعطارة والخياطة بشكل يكاد يكون مطلقا، فلا تكاد تخلو مدينة أو بالأحرى لا تكاد تخلو حارة من حارات المدن الكبرى من حرفيين يهود، والذين أصبحت محلاتهم مقصدا للزبائن، وأخذت هذه المحلات شهرة تجارية غطت على محلات الجزائريين، وبما أن هذه الحرف ترتبط بحركة الذهب والفضة، فقد كان هذان الأخيران محل احتكار من طرف اليهود، وامتد نفوذ اليهود للتلاعب بالعملة، بل وبالعملات الأجنبية التي أصبحت متداولة، فكثرت عمليات التزوير وأصبح التاجر وحتى الزبون لا يفرق بين العملة الرسمية والعملة المزورة، ولم يسلم مجال افتداء الأسرى من نفوذ اليهود، وامتد تأثيرهم إلى مختلف المعاملات التجارية بما فيها المقايضة.

[1] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص ص 283–284.

الفصل الثالث

دور اليهود في التجارة الداخلية والخارجية

المبحث الأول: اليهود والتجارة الداخلية

المبحث الثاني: اليهود والتجارة الخارجية

المبحث الثالث: دور شركة بكري وبوشناق في التجارة

بعد تعرفنا في الفصل السابق على الواقع الاقتصادي لليهود، وجدنا سيطرت هذه الفئة على مختلف فروع الاقتصاد الجزائري، وإذا كان اليهود لم يركزوا نشاطاتهم في قطاع الفلاحة لتركزهم في المدن خاصة الكبرى، فإنهم احتكروا بشكل كبير الكثير من الصناعات خصوصا الحرفية، يضاف إليها التجارة بالجملة والسيطرة على تجارة الذهب، الشيء الذي جعل هذه الفئة مؤهلة أكثر من غيرها كي تتغلغل في مختلف النشاطات التجارية، وهو ما نراه من خلال تناولنا للفصل الموالي الذي جاء بعنوان: "دور اليهود في التجارة الداخلية والخارجية".

المبحث الأول: اليهود والتجارة الداخلية

تعددت مصادر الثروة في العهد العثماني، وكانت التجارة أبرزها، حيث اعتمد عليها اليهود في كسب رزقهم، وقد كان لهم دور كبير في تدعيم النشاط التجاري في المدن، حيث سيطروا على تجارة الجزائر على المستوى الداخلي والخارجي في أواخر العهد العثماني.[1]

كانت الطبقة المتوسطة من اليهود تملك العديد من المحلات التجارية في مناطق مختلفة من الجزائر[2]، وكذلك بعض الدور والدكاكين.[3]

فمثلا في قسنطينة امتلكوا 160 محلا لبيع النسيج بالمقارنة مع المسلمين الذين كانوا لا يملكون سوى 45 محلا[4]، وكذلك الأمر بتلمسان بالقيصرية، فقد امتلكوا 1500 محلا تجاريا.[5]

وتشير مختلف الوثائق إلى عمل اليهود في التجارة، وكذا المواد الغذائية التي يحتاجها الأهالي يوميا، إضافة إلى البعض منهم كان يعمل كبائع للخضر والفواكه[6]، ويذكر هايدو

[1] – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 200.

[2] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 158.

[3] – عبد العزيز فيلالي، مجمل تاريخ قسنطينة، د.ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2017، ص 200.

[4] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 158.

[5] – فتيحة الواليش، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993–1994، ص 159.

[6] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 264.

امتلاك بعضهم للمتاجر لبيع الخردوات والبعض الآخر يحمل الصناديق والسلال في الشوارع، ويصرخون من يريد الشراء[1] بصفتهم باعة متجولين، ويقومون بزيارة الأهالي في بيوتهم ليعرضوا عليهم مختلف السلع التي يحملونها.[2]

أما بالنسبة للبضائع التي يتحصل عليها الأسطول البحري من عملية القرصنة، فكان جزء يصرف في أسواق مدينة الجزائر، والتي كانت كما هو الحال في يد اليهود[3] الذين يشترون أشياء نهبها القراصنة ويعيدون بيعها بربح وفير[4]، وكان اليهود الليفرنيون يحتكرون الجلود والشموع وريش النعام القادم من مالي والنيجر عبر الميزاب والصوف والخمر والتبغ بوهران، وحتى القردة ببجاية[5]، كما وتشير الوثائق إلى ممارسة اليهود لتجارة القماش بمختلف أنواعه.[6]

ومن أهم أنواع التجارة الداخلية التي احتكرها اليهود تجارة القوافل التي تحمل مختلف البضائع، نظرا لنفوذهم التجاري ونجاحهم كوسطاء تجاريين بين الضفتين[7]، فقد احتكروا طريقها الممتد بين الجزائر وقسنطينة، وأهم السلع التي تاجر بها اليهود بصفة خاصة الحرير والأقمشة، والمصابيح الأوربية مع احتكار الحبوب[8]، كما قاموا ببيع الأخشاب في المنطقة الممتدة من بجاية إلى نواحي القل التي احتكرها اليهوديان بكري وبوشناق لنفسيهما من خلال شركتهما بموجب ترخيص حصلا عليه من الداي مصطفى باشا عام 1799.[9]

---

[1] – Diego de Hedo, op.cit, pp 125-126.

[2] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 46.

[3] – صرهودة يوسفي، الاقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر (1700-1830)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2017-2018، ص 104.

[4] – Diego de Hedo, op.cit, p 123.

[5] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 156.

[6] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 265.

[7] – صرهودة يوسفي، المرجع السابق، ص 351.

[8] – عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 296.

[9] – محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830)، مطبعة دحلب، الجزائر، د.ت، ص 32.

حيث أراد هذان اليهوديان تنمية أرباحهما فأنقصا من الثمن المتفق عليه مع الأهالي الذين رأوا أن هذا الثمن المعروض عليهم مجحفا في حقهم، ولا يفي بمصاريفهم[1]، ما جعل المحتطبين من الأهالي يتوقفون عن الاحتطاب، وبالتالي نتج عن ذلك كساد هذه التجارة بل وتركوها نهائيا[2]، فتوقفت نتيجة لذلك دار الصناعة بالجزائر عن بناء السفن الحربية.[3]

وهكذا تركت التجارة الجزائرية بين أيدي العائلات اليهودية[4]، التي سيطرت واحتكرت التجارة الداخلية، وأصبح يهود الجزائر يشكلون طبقة بورجوازية حقيقية.[5]

المبحث الثاني: اليهود والتجارة الخارجية

يكاد يتفق معظم الباحثين خصوصا الأجانب الذين كتبوا عن مدينة الجزائر في العهد العثماني، أن التجارة الخارجية بالجزائر كانت محتكرة من قبل التجار اليهود الذين بلغ عددهم في بعض الأحيان عشر آلاف نسمة، ومع مرور الزمن أصبح هؤلاء التجار المسريين الحقيقيين لاقتصاد المدينة ثم للحكومة في حد ذاتها.[6]

ونعتقد أن من بين العوامل التي ساعدت اليهود على احتكار التجارة الخارجية:

أولا: اعتماد الدولة على أعمالهم التجارية نظرا لاستحالة التجار الجزائريين التعامل مع البلدان الأوروبية، وكذلك اطلاع اليهود على أحوال الاقتصاد العالمي، إضافة إلى معرفتهم باللغات وكفاءتهم في تحسين تسيير المعاملات التجارية.[7]

---

[1] – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، د.م، د.ت، ص 149.

[2] – محمد زروال، المرجع السابق، ص 32.

[3] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 149.

[4] – مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، د.ط، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د.ت، ص 311.

[5] – حنيفي هلايلي، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 45.

[6] – عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 301.

[7] – حنيفي هلايلي، العلاقات...، المرجع السابق، ص ص 38–39.

ثانيا: احتكار اليهود التجارة الخارجية، حيث تركزت حول النفوذ، وما فيه من رائحة الذهب.[1]

ثالثا: قد استغل اليهود مهارتهم التجارية وفرصة انعدام البنوك في تنشيط التجارة، وخلق القروض والضمانات بفوائد خيالية، إلى أن أصبحوا من كبار الأثرياء، وذلك نتيجة لاكتسابهم مكانة ممتازة لدى تجار البيوت التجارية في البلدان الأوروبية والإفريقية.[2]

رابعا: احتكر اليهود أنواع التبادل التجاري في البحر الأبيض المتوسط[3]، فمثلا ميناء الجزائر كان يصدر سنويا نحو أوروبا ما بين 7000 قنطار و8000 قنطار من الصوف، وكان أغلبها يأتي من التيطري.[4]

خامس: جعل اليهود مصالحهم المادية فوق كل عاطفة واعتبار، ونتيجة لهذا النفوذ تمكنوا من إقامة مراكز تجارية، وضيقوا الخناق على مصالح البلاد[5]، وهذا ما يدل على أنه في نهاية العهد العثماني سنة 1805 كانت هناك 36 عائلة يهودية تمارس النشاط التجاري مقابل 16 عائلة جزائرية.[6]

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التجارة كانت محتكرة في يد اليهود أكثر من غيرهم، وبذلك تمكنوا من إقامة علاقات تجارية مع مختلف الموانئ الأوروبية المتوسط خاصة (إسبانيا، مرسيليا، مالطة، لفيورن، ماهون)، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في العنصر الموالي.

---

[1] – عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 267.

[2] – محمد دادة، لمحات عن أوضاع يهود الجزائر في العهد العثماني، حوليات الجامعة التونسية، ع54، 2009، ص 221.

[3] – عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 299.

[4]– *Ventur De Paradis, Tunis et Alger au XVIII siècles, la bibliothèque arabe Sindbad , Paris , 1983, p 123.*

[5] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 148.

[6] – حنيفي هلايلي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 42.

أولا: العلاقات التجارية اليهودية مع إسبانيا

كانت إسبانيا تستورد كل ما تحتاج إليه من الغرب الجزائري، خاصة وهران التي فتحت من طرف الباي محمد الكبير[1] سنة 1792، وقام هذا الأخير بإحياء وتنشيط التجارة، وذلك باستدعاء اليهود من مستغانم ومعسكر وتلمسان، وقد مارس هؤلاء العديد من النشاطات في وهران، نذكر منها التجارة والمال ما بين (1792-1815).[2]

وفي أواخر القرن 18م، عرف ارتفاع في أسعار القمح، وهو من أهم مستوردات إسبانيا، إذ احتكرت تجارة الحبوب في كامل الإيالة من بعض التجار اللذين عرفتهم المنطقة مثل: يامين توليبانو وإسحاق إسرائيل، بما في ذلك باي وهران الذي أمر بالقمح لصالح بوشناق فقط، وهذا النشاط ضايق الكثير من الإسبان الذين لم يجدوا طريقة إلا التعامل مع اليهود.[3]

[1] – الباي محمد بن عثمان الكردي أو الباي محمد الكبير رجل من رجالات الجزائر العثمانية الذين ساهموا في صناعة تاريخها في أواخر القرن 18، إذ حكم بايلك الغرب من سنة 1779- 1797، وتميز عن بقية البايات بأعماله التي عبرت بوضوح أن الرجل كان مسايرا لمشروع حضاري، ولد الباي محمد الكبير بمليانة التي كانت تحت قيادة والده عثمان الكردي، ولا يمكننا تحديد تاريخ ولادته بدقة إلا أن أغلب الدراسات تؤكد على أن مولده بين سنتي 1734-1739، وتجمع المصادر التي تطرقت إلى سيرة الباي محمد الكبير أنه ابن عثمان الكردي، وبذلك يظهر أنه ينحدر من السلالة الكردية المستقرة بتركيا، تربى الباي محمد الكبير في البلاط العثماني وعرف عنه العلم والصلاح، اشتغل في المصالح الإدارية بقصر الباي، ثم ارتقى إلى منصب قائد قبائل فليتة سنة 1765، واستقر بزمورة شرق غليزان ودامت قيادته لقبائل فليتة إلى نهاية 1769، ثم ترقى إلى منصب خليفة الباي بمساعدة الديوان، ونظرا لكفاءته فقد تقلد منصب باي الغرب الجزائري من 1779 إلى غاية 1797، عمل خلالها على توطيد الأمن الداخلي والتصدي للغارات الخارجية، وتمكن من تحرير وهران من الوجود الإسباني عام 1792، وبقي على هذا النحو إلى أن توفي سنة 1797م، للمزيد ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 58.

[2] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 69.

[3] – نفسه، ص 69.

ثانيا: العلاقات التجارية اليهودية مع مرسيليا

كانت للجزائر علاقات تجارية مع مرسيليا منذ أمد بعيد في التاريخ، وبعد أن أصبحت الجزائر إيالة عثمانية حصل الفرنسيون على امتياز صيد المرجان، وفي نفس الوقت ارتبط اليهود بعلاقات تجارية مع إخوانهم في مرسيليا.[1]

عرفت هذه العلاقات ازدهارا كبيرا، لا سيما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ونتيجة لهذا تم إنشاء العديد من المعامل في مرسيليا لصيد المرجان، وصناعة الخيط والأقمشة الصوفية، وكان الهدف منها تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، حيث كانت مدينة مرسيليا تستورد سنويا من موانئ الشرق الجزائري حوالي 300 ألف قنطار من القمح.[2]

وكانت الجزائر تستورد من فرنسا وبالأخص من مرسيليا المنسوجات الحريرية والبن والمشروبات الطبية، السكر والحديد والفولاذ والصمغ والملح والخمور والتوابل.[3]

وقد أسس تاجران من مرسيليا في عام 1561 مؤسسة تجارية ومراكز لصيد المرجان في القالة، والتي عرفت فيما بعد بحصن فرنس Bastion de france[4]، كانت الشركات الفرنسية تحت إشراف الغرفة التجارية في مرسيليا وكانت أيضا مسيطرة على منتوجات الإيالة.[5]

---

[1] – محمد دادة، اليهود في الجزائر في العهد العثماني (منذ مطلع القرن 18 حتى 1830)، مذكرة ماجستير، جامع دمشق، 1985، ص 125.

[2] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 130.

[3] – محمد زروال، المرجع السابق، ص 13.

[4] – حصن الباستيون هو أول حصن بنته فرنسا يقع على بعد 48 كلم شرق مدينة عنابة، أنشئ ليكون مركزا تجارية عملا بالامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا من الجزائر، أقيمت منشآته التجارية بمبادرة التاجر الفرنسي توماس لنش (T. Lunche) وشريكه ديدييه (Didier) بتشجيع من ملك فرنسا سنة 1550، وأصبح يعرف بحصن فرنسا 1561، تعرض للتضييق من قبل حكام الجزائر، دمرت منشآته سنة 1686، فاضطر الفرنسيون إلى التحلي عنه والانتقال إلى حصن القالة، ينظر: ج. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني هابنستريت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732م، تر، وتق وتع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د.ت، ص 95.

[5] – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 193.

وقد عرف النشاط التجاري في فترة لاحقة تطورا كبيرا، إلا أنه كان يتعرض للانقطاع من حين لآخر بسبب الاضطرابات التي كانت تقع بين فرنسا والجزائر، وتدخل بعض الأطراف الأوروبية الأخرى لعرقلة نشاط المؤسسة الفرنسية في الجزائر[1]، ولكن في أواخر القرن 18م، وبسبب الثورة الفرنسية 1789 استغل اليهود الأوضاع المضطربة في فرنسا خاصة وأن سلطات الثورة ألغت الاحتكارات وسمحت بالتجارة لجميع المواطنين، مما يسهل على اليهود الدخول إلى مرسيليا بعد أن كانت مغلقة في وجوههم، بل أقاموا علاقات ودية مع المسؤولين من جملتهم تاليران وزير الخارجية[2]، تمثلت المبادلات التجارية في تصدير الحبوب والصوف والجلود والتمور، ريش النعام وغيرها، وتستورد الخوخ والأقمشة والحلي، التوابل، العطور، الخردوات، المشروبات والزجاج وغيرها...الخ.[3]

ثالثا: العلاقات التجارية مع مالطا

تقع مالطا إلى الجنوب في جزيرة صقلية بـ 90كلم، حيث استخدمتها بريطانيا في بسط نفوذها في البحر الأبيض المتوسط، ولا ننسى أن مالطا من المراكز المعادية للجزائر، ومقر لفرسان مالطا أعداء الإسلام.[4]

كانت مالطا جزيرة جرداء آنذاك، لا تنتج ما يكفي لسكانها الذين أخذوا يتزايدون، وهذا ما جعلها تمارس القرصنة لتوفير أسباب العيش، وظلت مالطا على هذه الحالة حتى غزاها نابليون[5] سنة 1798، فترك فيها حامية، وتوجه إلى مصر وفي نفس السنة حاصرها

---

[1] – أرزقي شويتام، المجتمع...، المرجع السابق، ص 248.

[2] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 130.

[3] – نفسه، ص 209.

[4] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 70.

[5] – نابليون بونابارت 1769–1821م، من أشهر رجالات فرنسا وزعمائها، عين في سنة 1796 قائدا للجيش الفرنسي في إيطاليا، غزى مصر سنة 1798م وفتح بذلك صفحة المسألة الشرقية، وأطلق شرارة النهضة عن طريق معلم التحدي الغربي للشرق والإسلام، وجه نداء لليهود يستحثهم فيه على إعادة بناء الهيكل بهدف الاستعانة بهم لخدمة أهدافه التوسعية، أصبح القنصل الأول لفرنسا ابتداء من نوفمبر 1799م، ثم أعلن نفسه إمبراطور 1804–1814م إلى غاية انهزامه في معركة واترلو 1815 ببلجيكا، فكر في جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية وكانت له نية غزو الجزائر فبعث الجواسيس=

البريطانيون لمدة سنتين، مما جعلها عرضة لمجاعة رهيبة، وسقطت في أديهم سنة 1800، وجعلوا منها قاعدة خلفية لضرب فرنسا[1]، وفي سنة 1807 عندما تم تحويل المؤسسات التجارية في شرق الإيالة إلى بريطانيا تم تكوين هيئة من التجار المالطيين لاستغلال المؤسسات لغرض تجارة الحبوب وتنظيم صيد المرجان، على غرار ما كانت تقوم به فرنسا، فتكونت شركة مكونة من عشرين تاجرا، استقرت بمدينة عنابة، تعمل هذه الهيئة بالتعاون مع نائب القنصل الإنجليزي، وممثل شركة بكري وبوشناق.[2]

تلقت الشركة دعما من الحكومة البريطانية التي كانت لها أهداف سياسية وعسكرية متمثلة في طرد الفرنسيين من المتوسط، وإنشاء قاعدة حربية في الشرق الجزائري لفرض سيطرتها في حوض البحر المتوسط، غير أن هذه الشركة اقتصر نشاطها على تلبية حاجيات المالطيين من الحبوب والمواشي.[3]

وحتى بعد أن سحبت الامتيازات من بريطانيا 1817، وزالت الشركة المالطية، ظل نائب القنصل الإنجليزي بصفته وكيلا للتاجر اليهودي بكري يزود المالطيين بما تحتاج غليه مدينتهم، في سفن إيطالية وهولندية تحمل الراية الجزائرية، غير أن هذا النشاط التجاري بين الجزائر ومالطا توقف نهائيا بعد قيام إنجلترا بحمايتها على الجزائر سنة 1827، وبقي متوقفا إلى أن وقع الاحتلال سنة 1830.[4]

=مثل بوتان ويعتبر نابليون من أهم الشخصيات التي صنعت التاريخ الفرنسي.، للمزيد ينظر: علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، ج1، ط1، دار الحضارة، 2007، ص 25.

[1] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 70.

[2] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 136.

[3] – نفسه، ص ص 136-137.

[4] – نفسه، ص ص 137-138.

رابعا: العلاقات التجارية اليهودية مع ليفورنة

جعل اليهود من مدينة ليفورنة ومرسيليا ومدينة الجزائر مثلثا تجاريا ذهبيا ومحورا رئيسا لنشاطهم التجاري، فبلغوا من القوة والنفوذ التجاري ما جعل السلطات الفرنسية تطردهم من مرسيليا.[1]

وبدأت هذه العلاقات التجارية تنشط بين ليفرونة والجزائر، بعدما ألغيت جميع أنواع الاحتكار في المجال الاقتصادي نتيجة لما أفرزته الثورة الفرنسية، مما أدى إلى عجز مالي أصاب بعض الشركات مثل: الشركة الملكية الإفريقية[2] وغيرها، وكانت تحقق أرباحا طائلة من وراء هذا الاحتكار[3]، وبسبب هذا العجز فتح المجال أمام تجار يهود ليفورنة، حيث منعتهم من التحكم في المبادلات التجارية الخارجية[4]، وأسست العائلات الليفورنية التجارية المنتقلة إلى الجزائر شركات ووكالات تحول نشاطها إلى احتكار فعلي للتجارة الخارجية، فكانوا تحت حماية الداي وحكومة الأتراك وقناصل فرنسا والإنجليز[5]، ولعل ما ساعد اليهود على النجاح في الاحتكار هو حيازتهم لهياكل تجارية منتشرة عبر كامل الحوض المتوسط، بالإضافة إلى إمكانياتهم المالية الضخمة.[6]

---

[1] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص ص 200–201.

[2] – الشركة الملكية الإفريقية: أنشئت هذه الشركة في يوم 1741/02/22، وكان السبب وراء تكوين هذه الشركة هو منع الإنجليز من التسلل إلى السواحل التي تعتبر أكبر مخزن للحبوب، أما أهدافها فكانت بالدرجة الأولى ترمي إلى جلب أكبر كمية ممكنة من حبوب الشرق الجزائري إلى مرسيليا، وقد ساهمت في إنقاذ آلاف الفرنسيين من المجاعات القاتلة، ينظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 195–196.

[3] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 71.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات الغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس، المغرب)، من القرن 10–14هـ/6–19م، حولية 31، رسالة 318، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت، ص 43.

[5] – رحمونة بليل، سيطرة اليهود على التجارة الجزائرية الليفورنية خلال القرن الثامن عشر، مجلة عصور الجديدة، ع 10، جويلية 2013، ص 208.

[6] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 157.

والحق أن العلاقات التجارية الليفورنية مع الجزائر قد احتلت مكانة مميزة في التجارة الخارجية عامة واليهود خاصة، فهي تحتل المركز الثاني بعد مرسيليا في المبادلات التجارية اليهودية، وذلك نتيجة للهجرة المتزايدة لليهود، ووجود تسهيلات تجارية.[1]

كانت التجارة بين الجزائر وليفورنة واسعة، حيث شملت البضائع والمعادن الثمينة كالسبائك الذهبية وحتى القطع النقدية[2]، بالإضافة إلى كميات كبيرة من القمح وريش النعام القادم من مدينة ورقلة والمرجان.[3]

أما بالنسبة للواردات، فكانت قليلة تتمثل في الشراشف والأقمشة الحريرية والسكر والتوابل والخردوات، والحلي، والرخام والقرنفل...الخ[4]، إلا أن نسبة الواردات عرفت انخفاضا، وذلك نتيجة لتهرب اليهود من دفع الضرائب، واتباعهم لطرق ملتوية في تهريب البضائع، وخاصة أنهم كانوا يدفعون عليها نسبة 12% من قيمتها[5]، ولقد اختص اليهود بشراء غنائم الجهاد البحري، والتي كانت بيد 2000 يهودي، حيث كانوا يرسلونها إلى يهود آخرين في ليفورنة ويعاد بيعها للأوروبيين بأثمان باهظة.[6]

وتمكنت مدينة ليفورنة الإيطالية من أخذ القسط الأكبر في المبادلات التجارية، حيث تزعمت شركة بكري وبوشناق النشاط التجاري بين الإيالة وليفرونة، وبسبب الظروف التي كانت تمر بها الإيالة من عجز مالي وغيره من المصاعب، استغلا ذلك ودخلا إلى ميدان التجارة الخارجية مركزين جهدهما على ليفورنة ومرسيليا.[7]

---

[1] – رحمونة بليل، العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط مرسيليا وليفورنة من 1700 إلى 1827، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2001–2002، ص 134.

[2] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 58.

[3] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 72.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 142.

[5] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 72.

[6] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص 58.

[7] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 142.

خامسا: العلاقات التجارية اليهودية مع ماهون

بما أن اليهود قد امتلكوا نفوذا كبيرا وسيطرة كبيرة على السفن، وقد أصبح البحر المتوسط وجهتهم المفضلة لكونه منطقة عبور أساسية للسلع والبضائع، لذلك فكر هؤلاء في البحث عن قواعد تجارية تتوسط أوروبا وإفريقيا، يمكنها أن تساهم في تدعيم التجارة وتنشيطها، لذلك توجهوا صوب الجزر المنتشرة في البحر المتوسط، وكانت وجهتهم هذه المرة جزرية مايوركا وتحديدا ماهون التي هي عبارة عن مدينة صغير تقع في نفس الجزيرة، وهي ثالث جزر البليار الإسبانية، كانت تحت السيطرة البريطانية، وكانت في السابق من أهم القواعد لدعم الوجود الإسباني في مدينة وهران.[1]

لا يتجاوز عدد سكان ماهون خمسة آلاف نسمة، في ذلك الوقت، وتكمن أهميتها على اعتبارها حامية بريطانية وتشكل مركزا استراتيجيا هاما يشرف على قناة مايوركا، ويدعم قاعدة بريطانيا في جبل طارق، بالإضافة إلى بسط نفوذهم في حوض المتوسط[2]، وكانت ماهون تستورد كل ما تحتاج إليه من الغرب الجزائري، ولكن عندما استعادت الجزائر عاصمتها الغربية وهران فقد الماهونيين الامتياز الذي كانوا يحضون به[3]، فصاروا يبحثون عن أسواق مناسبة لشراء مؤونتهم السنوية، فوجدوا الدعم من شركة بكري وبوشناق اللذان مهدا لهم الطريق والاتصال بالأهالي، وخلق الجو لهم لشراء كل ما يحتاجونه من مستلزمات ضرورية في الشرق الجزائري.[4]

[1] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 70.

[2] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 138.

[3] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص ص 70-71.

[4] – ما من شك أن الماهونيين لم يكونوا يذهبون إلى الشرق من أجل التجارة فقط، وإنما كانوا مدفوعين بعوامل أخرى أهمها التجسس على ما يقوم به الفرنسيون في تلك المنطقة، ينظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 138.

وقد ساعد اليهود التجار الماهونيين في صراعهم مع المؤسسات الفرنسية في الشرق الجزائري، حيث تعاون بكري وبوشناق مع الماهونيين لتزويد مدينتهم بما يحتاج إليه من الضروريات، وذلك بعد أن سحبت الإيالة الامتيازات من الإنجليز 1718.[1]

والحق أن اليهود لم يكونوا مهتمين بالقيد والكتابة في تصدير كميات الحبوب وعدد المواشي التي كانت تصدرها الشركة اليهودية إلى ماهون، لأن أغلب هذه التجارة كانت غير رسمية، أي أن أكثرها مان يجري خفية.[2]

وعلى هذا الأساس فقد امتازت الشركة اليهودية بمجموعة من الخصائص يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

أولا: تميزت باعتمادها على التوزع الجغرافي المدروس بدقة من قبل أصحبها، والذي يقلل من الأخطار التي يتوقع أن تتمخض عن التحولات.

ثانيا: السياسة تؤثر على اليهود ككتله في مجتمع الجزائر العثمانية، وعلى حياتهم الاجتماعية وهيكلتهم، وبالتي على نشاطهم الاقتصادي ومردوديتهم.

ثالثا: تركز نشاط هذه الشركات اليهودية حول تجارة الأسرى، التصدير والتوريد والنشاط البنكي.

رابعا: علاقاتها المتشعبة مع رجال الأعمال اليهود في الإيالة وخارجها، وكذلك علاقاتها المصلحية مع القناصل والدايات.[3]

يمكننا القول أن هذه الخصائص وغيرها كانت السبب الرئيسي في نجاح وازدهار واستمرارية الشركات التجارية اليهودية في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني.

---

[1] – كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي...، المرجع السابق، ص ص 57–58.

[2] – محمد دادة، اليهود في الجزائر...، المرجع السابق، ص 121.

[3] – وداد بيلامي، اليهود والشبكة التجارية في إيالة الجزائر والحوض الغربي للمتوسط (1686–1830)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، –2–، عبد الحميد مهري، 2017–2018، ص ص 276–277.

المبحث الثالث: دور شركة بكري وبوشناق في التجارة

أولا: ظهور عائلتي بكري وبوشناق

تؤكد أغلب المراجع وتتفق على أن الأسرتين اليهوديتين بكري وبوشناق هما من أصل ليفرونة بإيطاليا[1]، غير أن هناك اختلاف حول مجيء السرتين، فقد ذكر الأستاذ فوزي سعد الله أن أسرة بوشناق هي السباقة، حيث قدمت إلى الجزائر في حدود 1723 من ليفورنة[2]، فيما أوردت الأستاذة وداد بيلامي أن أول استقرار لعائلة بكري في بجاية تحديد خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر.[3]

لم تكن العائلتان في بداية استقرارهما في الجزائر من العائلات الغنية، ذاك أن عائلة بوشناق كانت معدمة لا تملك قوت يومها، فبارد رئيسها بالعمل عند بعض التجار من بني قومه[4]، ثم توسعت تجارتها تدريجيا وازدهرت ثروتها[5]، وارتبط نقطامي بوشناق بالباي مصطفى الوزناجي باي التيطري (1775-1795)، والذي كان له دور كبير في إعلاء شأن بوشناق، لما يصبح بايا لقسنطينة، وذلك لرد الجميل.[6]

كذلك هو الحال مع عائلة بكري التي كانت بدايتها من دكان صغير لبيع الخردوات بنواحي باب عزون، وفي فترة وجيزة استطاعت أن تكون ثروة كبيرة تنافس يهود الجزائر.[7]

وقد أسس الأب شركة مع أبنائه الأربعة يوسف، مردوفاي، يعقوب، سليمان تحت إشراف الحاخامين سماح دروان ويعقوب سلبي شيكتو اللذين أشرفا على تأسيس الشركة.[8]

---

[1] – جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 272.

[2] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 234

[3] – وداد بيلامي، المرجع السابق، ص 250.

[4] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 234.

[5] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 257.

[6] – حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص 47.

[7] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 120-121.

[8] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 174.

وربطت بين هاتين العائلتين علاقة مصاهرة[1]، والتي تحولت فيما بعد إلى شراكة وتحالف بينهما تجاريا، واشتراك نفطالي الحفيد مع صهره بكري في تأسيس شركة قوية يشترك فيها الدهاء السياسي والعلاقات السياسية المتينة مع السلطة الجزائرية والبلدان الأجنبية[2]، وتدعمت أكثر بعد القطيعة الفرنسية الجزائرية بسبب حملة نابليون بونابارت على مصر 1798، سهلت للشركة السيطرة على مقاليد الاقتصاد الجزائري، والتي كان اسمها "سلمون كوين بكري وإخوته"، وتحول اسمها إلى "الإخوة بكري وبوشناق".[3]

ثانيا: تأسيس شركة بكري وبوشناق

أما فيما يخص تأسيس شركة بكري وبوشناق التي أصبحت من أكبر الشركات اليهودية في الجزائر، فإن هناك اختلاف كبير حول تاريخ تأسيسها، لكون أغلبية المصادر لا تتفق حول تاريخ معين لإنشائها.[4]

فهناك من يرجح أنها تأسس سنة 1793، عندما تحصلت الشركة على عقد تموين فرنسا بالقمح لمدة خمس سنوات[5]، وهذا الأمكر يتفق عليه محمد العربي الزبيري.[6]

كما ويذكر جمال قنان أن التاجرين لم يكن لهما أي دور متميز قبل عهد الداي حسن باشا (1791-1798)[7] كون تصدير الحبوب كان محظورا في السابق حتى عهد الداي محمد بن عثمان باشا[8]، الذي أصبح يمنح رخصا من حين لآخر.[1]

---

[1] – جمال قنان، المرجع السابق، ص 278.

[2] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 234.

[3] – حنيفي هلايلي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 40.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 263.

[5] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 235.

[6] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 263.

[7] – حسن باشا حكم من 1791 إلى 1798، تقلد قبل ولايته الحكم وظائف مدينة وعسكرية وهو حفيد الداي محمد بن عثمان باشا...، ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص 267.

[8] – محمد بن عثمان باشا، تولى الحكم سنة 1766، بعد وفاة علي باشا، كان يحب العدل عارف بقوانين الملك ملتزما بأحكام الشريعة، ينظر: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791)، سيرته، مردوده، أعماله، نظام الدولة والحياة العلمية في عهده، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 77.

ولكن التوسع الحقيق كان في منح هذه الرخص في عهد الداي حسن باشا، الذي قام بأول بادرة وهي من المساعدات لفرنسا في ظل الصعوبات التي تواجهها، وقد تولت شركة بكري وبوشناق تموينها[2]، في حين أن بعض المراجع قد حددت سنة 1797 كتاريخ لإنشاء هذه الشركة، لكن بالنظر إلى التوسع الكبير والهائل لأعمال بكري وبوشناق فإن سنة 1793 هي السنة الأقرب للحقيقة التي يمكن اعتبارها سنة التأسيس.[3]

بدأت الشركة تنشط بقوة المالية، والدهاء، والنفوذ السيسي الذي كان يتميز به نفطالي، فكانت تستورد الخردوات والأقمشة القطنية والحريرية، والقهوة والسكر والتوابل والرخام والعطريات والكماليات، كما كانت تصر مختلف المنتوجات الزراعية والحرفية الجزائرية من قمح وأصواف، الحبوب، الشموع، الجلود، ومازدا في قوة الإخوة بكري وبوشناق شفاعة هذا الأخير لباي التيطري مصطفى الوزناجي، وإنقاذه من الإعدام، وتقديمه يد المساعدة وإقراضه المال، ثم قدمه للداي في صورة جديدة والتمس له العفو فعفى عنه، وذلك بصفته مستشارا له، ثم عين مصطفى الوزناجي قائدا على منطقة "سباو"، وفي سنة 1795 رفع إلى رتبة باي قسنطينة خلفا لحسين بوضحك (1792-1795).

وبذلك أصبح الوزناجي يدين بالولاء لولي نعمته بوشناق، ففتح جميع الأبواب للشركة اليهودية، حيث عمل على مضايقة المؤسسات الفرنسية فاستحوذت شركة بكري وبوشناق على احتكار التجارة في الشرق الجزائري خاصة.[4]

ثالثا: دور شركة بكري وبوشناق في مسألة الديون

ارتبط ظهور شركة بكري وبوشناق بظروف الحرب وبتجارة الحبوب التي أصبح الطلب عليها شديدا في أوروبا عموما، وفي فرنسا بوجه الخصوص، وهذا الأخيرة واجهتها صعوبات في التزويد بالمواد المعيشية بسبب الحصار البحري المفروض عليها، حيث منحت

[1] – جمال قنان، المرجع السابق، ص ص 273-275.

[2] – جمال قنان، المرجع السابق، ص ص 273-275.

[3] – فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 235.

[4] – حنيفي هلايلي، العلاقات...، المرجع السابق، ص ص 57-58.

السلطات الجزائرية تراخيص تصدير الحبوب للفرنسيين، لكن وصولها إلى الموانئ الفرنسية ليس مؤمنا[1]، وفي المرحلة الأولى من عمر الشركة استقبل يعقوب بكري في ميناء مرسيليا ثلاث وثلاثين سفينة شحنت لحسابه سنة 1795، وأربعة وثلاثين سفينة سنة 1796، لينخفض في السنتين المواليتين إلى ستة عشر سفينة، حيث قدرت كميات الحبوب الواردة من الجزائر ما بين 7060 حمولة في سنة 1796 إلى 10527 حمولة سنة 1798.[2]

تمكن بكري وبوشناق من عرض خدمتهما على الحكومة الجزائرية قصد التقرب من أعضائها، وبسط سيطرتها على الأسواق الداخلية والخارجية، وقد تمكنا بفضل دعائهما من كسب ثقة الحكام.[3]

وعندما أنشئت الشركة كان الداي حسن باشا (1792-1798) قد تولى الحكم في الإيالة، حيث عين إلى جانبه بوشناق مستشارا، عرف هذا الأخير كيف يستفيد من منصبه، ليضع للشركة الجديدة أسسا متينة في مختلف أنحاء البلاد وفي خارجها، ومن جملة ما قام به في هذا الصدد شفاعته في مصطفى الوزناجي[4]، ولم يكن احتكار هذه الشركة للتجارة من باب الصدفة، إنما هو نتيجة تضاعف أفرادها واستعمالهم للوسائل المختلفة مثل: الهدايا الثمينة والمساعدات المالية، بالإضافة إلى استمالتهم للشخصيات الر سمية والأعيان في البلاد.[5]

وقد استحوذت الشركة اليهودية على جميع كميات الحبوب والجلود والصوف والشموع التي دخلت إلى شرق الإيالة، من خلال فتح جميع الأبواب للشركة اليهودية، كما سيطرت

[1] – جمال قنان، المرجع السابق، ص 275.

[2] – حنيفي هلايلي، العلاقات...، المرجع السابق، ص ص 46-47.

[3] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 121.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 264.

[5] – محمد دادة، الأوضاع اليهودية...، المرجع السابق، ص 222.

على الأسواق المالية، فكانت تقوم بدور المصارف[1]، وبدور البنوك واحتكرت ميدان تصدير الحبوب، فامتد نفوذها حتى في بلاط الحكم.[2]

إضافة إلى ذلك فإنهم كانوا يسلكون طرقا غير شرعية دائما، مثل تسويق أسوء البضائع ومخادعة رجال الجمارك، مهما كانت قطنتهم على عكس العرب الذين كانوا مشهورين بأمانتهم في ميدان التجارة.[3]

كما أصبحت الشركة تسيطر على التجارة الفرنسية بدل الشركات الفرنسية المتعددة، حيث قامت بتقديم رشوة لحكما فرنسا، مثل وزير الخارجية تاليران[4]، ليس فقط، بل وحاولت أن تستحوذ كذلك على تجارة الإيالة مع تونس، فقد استطاعت أن تسير عددا من القوافل إلى الأسواق التونسية.[5]

سيطر بوشناق على كامل تجارة القمح في الشرق الجزائري سنة 1794، ولم يعد في استطاعة أي أحد أن يشتري القمح من مقاطعة قسنطينة دون رضا بوشناق.[6]

وبفضل تأييد الحكومة الجزائري لشركة بكري وبوشناق، وتمتعهما بحماية باي قسنطينة مصطفى الوزناجي، استطاعت منافسة الوكالة الإفريقية بشدة[7]، كما أن بقاء هذه الوكالة الإفريقية لم يرض الشركة الإفريقية، فعملت هذه الأخيرة على إسقاطها وإجلائها عن مينائي جيجل والقل في أكتوبر 1795.[8]

---

[1] – حنيفي هلايلي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 46.

[2] – عمارة عمورة، المرجع السابق، ص 102.

[3] – محمد دادة، الأوضاع اليهودية...، المرجع السابق، ص 135.

[4] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر وبداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 16.

[5] – صرمودة يوسفي، المرجع السابق، ص ص 233–234.

[6] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 248.

[7] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 75.

[8] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 269.

وفي نفس السنة أبرمت مصالح التموين الفرنسية اتفاقية مع محتكر شركة بكري وبوشناق لتزويدها بـ 100 ألف حمولة من القمح نصفها بسعر 100 فرنك للحمولة الواحدة، ونصفها الآخر بسعر 120 فرنك، وينص الاتفاق على أن يكون دفع الثمن نقدا.[1]

وقد ظل اليهود يزودون فرنسا بحبوب الجزائر أثناء حملة نابليون، حيث أن جزء من تموينات جيش الجملة في مصر خرج من بلاد الجزائر على يد اليهود، الأمر الذي أدى على ارتفاع ديونهم على فرنسا إلى 15 مليون فرنكا.[2]

واصل بكري وبوشناق شحن الحبوب خلال عامي (1797-1798) إلى فرنسا، في حين كان مثلها في باريس سيمون أبوقية" مستمر على الضغط لقبض ثمنه، غير أن الحكومة الفرنسية استمرت في التهرب من الوفاء بالتزاماتها[3]، ومن الأسباب التي تزعمتها أن اليهوديين كانا يزودان الحامية البريطانية في جبل طارق في نفس الوقت، وهذا يشكل خطرا يهدد المصالح الفرنسية في البحر المتوسط، لكن الداي تدخل برسالة أكد فيها إخلاص يهود فرنسا.[4]

ولما كانت الحكومة الفرنسية تسعى للحصول على المواد الغذائية من الجزائر لتلبي حاجيات جيشها في مصر سنة 1798، وجه الداي إنذارا لفرنسا أن تسدد الديون التي عليها للجزائر، وأكثر من ذلك أعلن الداي الحرب على فرنسا، ولما تحسنت العلاقات الفرنسية الجزائرية طلب كاليران من حكومته تصفية ديون اليهود التي قدرت بـ 7.942.994 رنكا فرنسيا، لكن لم تسدد الديون بسبب توتر العلاقات بين البلدين، رغم أن الدولتين أبرمتا

[1] – حنيفي هلايلي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 269.

[2] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 191.

[3] – وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 216.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 216.

معاهدة 27 ديسمبر 1801 نصت على تصفية فرنسا لديونها لليهود، إلا أن فرنسا لم تلتزم بما جاء في المعاهدة.[1]

وقد أصدر نابليون الأوامر إلى حكومته بشأن مراجعة ديون اليهود التي قدرت بـ 8.151.000 فرنكا، غير أن هذه المسألة ظلت عالقة فأصبحت مسألة الديون من مسائل الدول الخاصة.[2]

وفي سنة 1805، مات بوجناح بضربة من إنكشاري، وتلا ذلك ردود فعل ضد اليهود، وفي نفس السنة قتل الداي مصطفى المتعامل مع كبار التجار اليهود، وعندما تولى الباشا أحمد صادر أملاك بوجناح واضطهد أفراد من أسرة بكري.[3]

عينت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية لدراسة مسألة الدين وأصدرت الحكومة الفرنسية مذكرة بتاريخ 28 أكتوبر 1819 أكدت عزم فرنسا على دفع الدين الذي كان 24 مليون فرنك، وانخفض إلى 7 ملايين فرنك، على أن تدفع في غضون سنة ابتداء من 1820، غير أن شيئا من هذا لم يحدث، ظلت مسألة الديون عالقة رغم إلحاح الحكومة الجزائري، لكن فرنسا تماطلت في الرد، بل اتخذتها ذريعة لمحاصرة الجزائر واحتلالها[4]، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الأخير.

نستنتج مما سبق أن اليهود قد مارسوا نشاطاتهم التجارية والحرفية بكل حرية، فاشتغل البسطاء من اليهود بالصنائع والحرف اليدوية، بينما اختص اليهود الأثرياء وأغلبهم من ليفورنة بالأعمال التجارية الكبرى، واحتكروا التصدير مواد هامة خاصة الحبوب في عهد الداي حسن ومصطفى الوزناجي، التي عادت عليهم بالأرباح الطائلة، كما تمكنوا من لعب دور الوسيط السياسي بين الجزائر والدول الأوروبية.

---

[1] – محمد زروال، المرجع السابق، ص 227.

[2] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 17.

[3] – نفسه، ص 17.

[4] – صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين ق 14 إلى 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص ص 136-137.

الفصل الرابع

انعكاسات السيطرة اليهودية على التجارة الجزائرية

المبحث الأول: انعكاسات السيطرة اليهودية داخليا

المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي للجزائر

كان للسيطرة اليهودية على الاقتصاد عامة وعلى التجارة الداخلية والخارجية خاصة عدة نتائج على المستويين الداخلي والخارجي، وهو ما جعل إيالة الجزائر عرضة للاضطرابات الداخلية في مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين، والأخطر من ذلك هو الأطماع الخارجية التي انتهت بالاحتلال الفرنسي للجزائر.

المبحث الأول: انعكاسات السيطرة اليهودية داخليا

ازدادت أوضاع الجزائر سوءا منذ وفاة محمد عثمان باشا، حيث عرف الاقتصاد الجزائري انهيارا حتميا نتيجة الممارسة الاحتكارية اليهودية للتجارة وخاصة تجارة الحبوب، ما زاد في تأزم أوضاع الفلاح وترك البلاد تتخبط في مجاعات كبرى.

أولا: المجاعات

قبل الحديث عن دور اليهود في حدوث المجاعات[1] في الجزائر أواخر العهد العثماني، تجدر الإشارة إلى أن أسباب هذه المجاعات كثيرة، ولعل أهمها خصائص المناخ الجزائري كقلة الأمطار وسوء توزيعها خلال الموسم الزراعي، إذ غالبا ما تنعدم الأمطار في فصل الخريف، فيتعذر بذلك الحرث والبذر، وما زاد في حدة الأزمة أن الجفاف كثيرا ما كان مصحوبا بآفة غزو الجراد، وكان كلما أصاب البلاد ألحق أضرارا جسيمة بالإنتاج.[2]

كل هذه العوامل وأخرى أدت إلى قلة المردود الزراعي خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر.

[1] – المجاعة: تعددت المصطلحات والتسميات التي أطلقت على لفظ المجاعة وإن كانت كلها تصب في مفهوم واحد يدل على أنها حالة مرتبطة بنقص الغذاء أو انعدامه، فهي أيضا ظاهرة اقتصادية واجتماعية عارضة شهدتها مختلف الدول والحضارات على مر الزمان، وحالت في كثير من الأحيان دون تسارع عجلة التطور، وبحدوثها يختل نظام الكون السائد ويدق ناقوس الخطر، ينظر: مزدور سمية، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588-927هـ/1192-1520م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 15.

[2] – عائشة غطاس، الحرف والحرفيون...، المرجع السابق، ص 57.

ويأتي احتكار فئة من اليهود لتصدير وتوريد المنتوجات الغذائية كالحبوب والقمح دون قيود على رأس الأسباب غير المباشرة في إحداث أزمات الغذاء وفي بعض الأحيان في إدامتها لأطول مدة زمنية باحتكار فئة اليهود للتجارة الخارجية عامة، ومحصول القمح والحبوب خاصة والتحكم فيها، هذا الاحتكار الذي كان بمباركة الكثير من الرجال النافذين في الحكم داخل الإيالة، وهذا بسبب ما كانوا ينالونه من هدايا وأموال من طرف فئة اليهود، فالعلاقة بين التجار واليهود وحكام الجزائر خلال هذه الفترة هي علاقة مبنية على منافع شخصية يستفيد منها رجال الحكم مقابل تسهيلات ومساعدات يقدمها هؤلاء لليهود[1] هذه وجهة نظر.

وهناك وجهة نظر ثانية، فحسب الداي وحاشيته أن الأمر لا يعدو أن يكون نتيجة استدعتها وضعية طارئة تتمثل في قلة مداخيل الدولة ولهؤلاء التجار اليهود القدرة على ضمان مورد مالي دائم ومستمر لصالح خزينة الدولة والذي لايقل عن 3 ملايين فرنك سنويا، وهو عبارة عن ضرائب تدفعها الشركة اليهودية صاحبة الامتياز، لكن الملاحظ أن هذه الضرائب تطورت لتكون عبارة عن احتكارات أصبح معها نفوذ الشركات التجارية يهيمن على جل الأمور المالية للدولة.[2]

أما التفسير الثاني للاحتكار فهو ذاك الذي نجده عند السكان الذين نظروا إليه على أنه السبب الرئيسي في ظهور المجاعات، إذ أن التجار اليهود كانوا يفضلون تصدير ما يجمعونه من السوق الداخلية إلى الأسواق الأوروبية ولو على حساب تجويع الساكنة في الإيالة لما تدره عليهم من عائدات مالية كبيرة.[3]

إضافة إلى ترصدهم للسوق في حالة الرفاه باشتراء الحبوب بأموال بخسة وإذا نقصت المادة رفعوا سعرها أو فضلوا تصديرها للأسواق الأوروبية لما تدره عليهم من أرباح خاصة

[1] – خير الين سيعدي، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني (1700–1830)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018–2019، ص 108.

[2] – حنيفي هلايلي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 52.

[3] – خير الدين سعيدي، المرجع السابق، ص 110.

وأن الأسواق الأوروبية وبالأخص منها الإيطالية والفرنسية التي كانت تفضل القمح الجزائري لنوعيته الرفيعة.[1]

هذا الاحتكار الذي نتبين أثره في سلسلة المجاعات المهلكة التي تعرضت لها البلاد لسنوات متلاحقة، فقد اشتدت وطأتها على القطاع الوهراني سنة 1793، وخلال سنة 1794 انحطت بسببها نوعية إنتاج الأشجار المثمرة وارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا فاحشا[2]، وانتهج الحكام سياسة غير واقعية، ففي الوقت الذي كان يحرص فيه الحكام على تشجيع التجار الأجانب على تصدير أكبر عدد من كميات الحبوب نحو الأسواق الأوروبية لتحقيق أرباح متزايدة، كانت فيه معظم جهات البلاد الجزائرية تعاني من وطأة المجاعة وشحا في المحاصيل وارتفعا في الأسعار[3]، حيث وصل صاع القمح بالشرق الجزائري إلى 15 ريالا وصاع الشعير إلى 7 ريالات، ثم أعقب هذه المجاعة قحط عم البلاد في عام 1806-1807، وكان له الأثر السيء على المداخيل المالية للإيالة.[4]

وعلى غرار مدينة الجزائر التي ألمت بها المجاعة سنة 1805، فإن الشرق الجزائري قد شهد هو الآخر مجاعة شديدة، حيث جاء في كتاب العنتري "مجاعات قسنطينة": «في سنة 1219هـ/1804-1805م زمن الأتراك وقعت مجاعة شديدة وقحط وهول أضر بلد قسنطينة ووطنها، ودام الحال كذلك عليهم مدة ثلاث سنين متوالية...والوالي في ذلك الزمان على البلد عثمان باي».[5]

وهنا يمكننا القول أن احتكار الشركات ورجال المال سواء منهم اليهود أو الشركات التجارية ذات الامتياز لتجارة القمح كان له الأثر السلبي لا على ظهور مجاعة ما أو أكثر

[1] – وليام شالر، المصدر السابق، ص 12.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 53-54.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص 110.

[4] – ناصر الدين سعدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 55.

[5] – محمد صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص ص 27-28.

فقط، وإنما على الحياة الاقتصادية ككل لأن هذا الأمر أتاح للشركات اليهودية تحصيل ثروات كبيرة على حساب كدح البسطاء، بالإضافة إلى أنه كاد يقضي على النشاط الزراعي ككل، إلا أن هذا لا يحملنا بأي حال على جعله سبب مطردا وراء كل مجاعة وإنما هو سبب متغير بتغير الزمان والحاجة الغذائية.[1]

ثانيا: الثورات

زاد تأثير اليهود في عهد الداي حسن باشا (1791-1798) وخليفته الداي مصطفى (1798-1805)، حيث أصبح اليهوديين يوسف بكري ونفتال بوشناق يتصرفان في الشؤون الداخلية والخارجية للإيالة بكل حرية، وفي عهد الداي مصطفى أصبح بوشناق الحاكم الفعلي لإيالة الجزائر، حيث كان يعين من يشاء في الوظائف الحكومية ويحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع، وبسبب استقباله مبعوث السلطان شخصيا سنة 1804 أطلق عليه قنصل إسبانيا "نائب ملك الجزائر"[2]، هذا الوضع ويضاف إليه سيطرة اليهود شبه التامة على المجال الاقتصادي-كما ذكرنا سابقا-ساهم في زيادة حدة الانتفاضات الداخلية وتكاثرها خاصة مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين في أغلب جهات البلاد.

ومن هذه الثورات على سبيل المثال لا الحصر نذكر:

1-ثورة ابن الأحرش 1804:

تنسب هذه الثورة إلى محمد بن عبد الله الشريف[3] الملقب بالبودالي الذي تزعم الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى[1] أين انتقل ابن الأحرش

[1] – خير الدين سعيدي، المرجع السابق، ص 112.

[2] – حنيفي هلايلي، الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع 6، قسنطينة، أفريل 2006، ص 198.

[3] – عرفه البعض بالشريف المغربي مالكي المذهب درقاوي الطريقة درعي النسب، وادعى أنه الإمام المهدي المنتظر، وكأنه صاحب حلي وشعوذة وخبر، ينظر: المزاري الآغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، ط1، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 300؛ ويقال أن ابن الأحرش في مقتبل عمرة كان شابا طويلا أشقر اللحية يتمتع بفصاحة اللسان وسعة أفقه وشجاعته=

من عنابة على متن سفينة إنجليزية ثم تحول إلى قسنطينة، تعرف على أحوالها ثم انتقل إلى جيجل، حيث توقف بعض الوقت في قبيلة بني أحمد، وقد استعمل شتى الوسائل للحصول على أتباع مخلصين والقيام بانقلاب ضد الوجود العثماني، والحق أن حركة ابن الأحرش قد اكتسبت طابعا مقدسا بعدما انضم إليها العديد من الرابطين أمثال سيدي عبد الله الذبوشي، مما جعل العديد من قبائل الناحية تصدقه وتؤمن بدعوته كأولاد حيدون وبني مسلم وبني خطاب وغيرهم.[2]

ومن جملة الأسباب وراء اندلاع ثورة ابن الأحرش هو سياسة الاستبداد وتبذير الأموال والاهتمام بالمصالح الخاصة وإهمال شؤون الرعية، إضافة إلى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتردية، وجاء ابن الأحرش بمبدأ المساواة بين عامة الناس وتطبيق العدل والوقوف ضد التمييز العنصري الذي طبقه العثمانيون في تواطئهم مع التجار الأوروبيين واليهود.[3]

جمع ابن الأحرش جيشا اختلفت المصادر في تحديد عدده، منها من أحصاه بـ 60 ألف شخص[4]، وهناك من قال بأنه يزيد عن 10 آلاف مقاتل[5]، سار ابن الأحرش في مجموعة إلى قسنطينة التي لم يستطع اقتحامها، حيث قوبل بمقاومة عنيفة في الوقت الذي كان فيه الباي يجمع الضرائب خارج المدينة في نواحي سطيف[6]، لكنه بسماعه نبأ التمرد عاد وجهز الباي عثمان حملة عسكرية وتوجه في شهر أوت 1804 للبحث عن الشريف ابن

=زعم أنه صاحب الوقت وأن دعوته مستجابة والنصر يتبعه حيث ما يتوجه، لذلك صدقته القبائل وهو ما ساعده على توسيع نفوذه بسرعة، ينظر: محمد صالح العنتري، المصدر السابق، ص 29.

[1] – نفسه، ص 33.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 301.

[3] – زينب جعني، ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق (1800–1807)، مجلة عصور الجديدة، ع18، ص ص 132–133.

[4] – عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص 586.

[5] – محمد صالح العنتري، المصدر السابق، ص 30.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص343.

الأحرش، ولما وصلت المحلة إلى وادي الزهور بنواحي القل واستقروا بمرجة في تلك الليلة نزلت أمطار غزيرة، فقام ابن الأحرش ومن معه من القبائل بتحويل مسار الوادي المذكور على تلك المرجة، فصارت مثل السبخة فابتلعت أرجل الخيل على البوادر والرجال إلى الركبة ثم هجموا على المحلة وقتلوا الباي ومن معه ولم ينج منهم أحد.[1]

بعد ذلك عين الداي مصطفى عبد الله بن إسماعيل بايا على قسنطينة، وكلفه بتتبع ابن الأحرش الذي كان قد التحق بمجموعة درقاوة في الغرب الجزائري بقيادة ابن الشريف عبد القادر الدرقاوي، وخاض معه معارك ضد الأتراك، وبعد أشهر من الملاحقة والحروب الدائمة تمكن الباي الجديد من تشتيت جيش ابن الأحرش الذي اختفى عن الأنظار لتستمر حركته لمدة أربع سنوات.[2]

2-الثورة على اليهود 1805:

إن تعرض الجزائر لأزمة اقتصادية حادة أواخر العهد العثماني بسبب المجاعة التي أصابتها سنة 1805 وبدلا من أن تقف الشركة اليهودية لبكري وبوشناق لاحتواء الأزمة ومساعدة السلطة لتخطيها وتوفير الغذاء للسكان كانت المحاصيل الزراعية تصدر من الريف الجزائري نحو مدينتي ليفورنة الإيطالية ومرسيليا الفرنسية من طرف هذه الشركة التي سيطرت وبقوة على تجارة الحبوب، وهو ما يفسر فقدان الأسواق المحلية لهذه المادة الاستراتيجية لسد رمق السكان.

لذلك تحول سخط الأهالي إلى ثورة عارمة ضد اليهود جراء الاستغلال الفاحش لخيرات البلاد، حيث وقعت ثورة سنة 1805 عرفت بحدتها وخطورتها لما خلفته من ضحايا وما نتج عنها من تدمير وهجرة جماعية لليهود إلى الخارج، وكانت هذه الثورة قد انطلقت في 08 جوان 1805 أين لقي التاجر نفتالي بوشناق رئيس الطائفة اليهودية حتفه عند خروجه

[1] – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 86.

[2] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 200.

من قصر الجنينة[1] على يد أحد جنود الإنكشارية واسمه "يحي آغا" بعد أن اقترب منه وناداه على سبيل السخرية والتهكم "يا ملك الجزائر خذها" ثم طعنه.[2]

نال هذا الخبر رضا السكان واستبشروا به خيرا، حتى أن بعض الفقهاء ذهبوا لذلك التركي الذي قتله مكبرين صنيعه[3]، وبسبب هذه الثورة لجأت الكثير من العائلات اليهودية إلى مغادرة البلاد منهم 100 عائلة نحو تونس و200 عائلة يهودية أخرى نحو ليفورن.[4]

وفي الوقت نفسه رسخت هذه الانتفاضة بصدق بقاء الجالية اليهودية دخيلة عن المجتمع المسلم، ولا يربطها ببقية السكان سوى مصالحها المادية البحتة[5]، وهو ما عمق شعور العداء والتنافر بينهم وبين باقي السكان، وجعلهم يحيكون المكائد مع الأجانب ضد الجزائر، أما الداي مصطفى فقد حاول تسوية الأمر وبدأ بتوزيع الذهب لنقض نفسه، ثم أمر بنفي جميع اليهود الذي بقوا على قيد الحياة إلى تونس، ووعد بأنه لن يسمح لأي يهودي بدخول قصر الجنينة بعد الآن، لكن هذا لم ينه التمرد والعصيان، فقد لحق الإنكشاريون بالداي مصطفى باشا وقتلوه رفقة موظفه الخزناجي.[6]

المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي للجزائر

مثلما رأينا سابقا أن شركة بوشناق وبكري كانت مصدرا لتموين فرنسا بالحبوب، والتي حظيت بتسهيلات من الحكومة الجزائرية على أن يكون الدفع لاحقا، وذلك في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تحت خناق وحصار من قبل الأنظمة الأوروبية الأخرى سنة (1793-1794).[7]

[1] – حنيفي هلايلي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 58.

[2] – عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 299.

[3] – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 88.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 104.

[5] – رشيد مريخي، المرجع السابق، ص 84.

[6] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 47.

[7] – جمال قنان، المرجع السابق، ص 271.

وكانت فرنسا تتجاهل مراسلات الداي ولا ترد عليه فيما يخص قضية الديون.[1]

أولا: حادثة المروحة

أما عن تفاصيل ومجريات حادثة المروحة، فقد ذكر حمدان بن عثمان خوجة ما يلي: «لقد جرت العادة أن تقوم قناصل الدول الأوربية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام إلى الداي بمناسبة اليوم الأول من العيد البيرم، وكان القنصل الفرنسي والقنصل الإنجليزي يتنافسان الصدارة في هذه المناسبات، ولذلك ولتجنب كل منافسة قرر الداي أن يستقبل الواحد عشية الاحتفال، والآخر في يوم العيد نفسه، وعلى هذا الأساس جاء السيد دوفال عشية عيد البيرم[2]، ليؤدي زيارته للداي بمحضر جميع أعضاء الديوان».[3]

وكان دوفال قد تحدث مع الداي دون وساطة المترجم لأنه يجيد اللغة التركية، وهذا ما أشار إليه حمدان خوجة.[4]

وبعد تقديم التهاني سأل دوفال الداي عن أسباب حجز رياس البحر لباخرة تحمل العلم الفرنسي، وبالمقابل سأل الداي عن رسائله التي لم يلق عليها جواب من الحكومة الفرنسية، كما أثار الداي مسألة التحصينات العسكرية التي قامت بها فرنسا في المركز التجاري بالقالة، والتي تهدف إلى احتلال الجزائر، وكان رد دوفال استفزازيا وسخيفا بحكومة الجزائر وبمقام الداي حيث قال: «إن ملك فرنسا لا يتنازل لمراسلة داي الجزائر».[5]

الأمر الذي أثار غضب الداي فحال ذلك دون أن يتمالك نفسه فضربه بالمروحة التي كانت بيده[6]، وبعد الحادثة التي أخذت تبعات، ومما يؤكد مؤامرة دوفال، وتعمده في استفزاز الداي أنه كيف لقنصل أن يستفز داي الجزائر في عاصمته، بل في قصره، إضافة أنه يوم

---

[1] – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 164.

[2] – البيرم: كلمة تركية تعني عيط الفطر، ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 142.

[3] – نفسه، ص 142.

[4] – قال حمدان خوجة عنه في "المرآة"، ص 142 "هذا القنصل لا يجيد التركية لا كما يجيد اللغة الفرنسية".

[5] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 272.

[6] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 142.

عيد، ليس هذا فقط بل كل حاشية وسلكه الدبلوماسي كان حاضرا، هذا فضلا عن تجاهل الرسائل المتعلقة بالديون، وهذا ما جعل الداي يغضب ولم يسكت على إهانة قنصل فرنسا[1]، ومن جهة أخرى الحكومة الفرنسية هي التي أمرت قنصلها باغتنام الفرص لإعلان الحرب، حيث قال مسيو هنري قارو في كتابه التاريخ العام للجزائر، كانت حكومة فرنسا قد عزمت على أن تضع حدا للقرصنة الجزائرية، وأرادت أن تغتنم فرصة مغيب أكبر السفن الجزائرية، فأرسلت تعليمات خاصة إلى قنصلها تأمره بأن يغتنم أي فرصة لإيجاد الخلاف النهائي.[2]

ثانيا: الحصار البحري للسواحل الجزائرية

رأت فرنسا أنه من المفروض استغلال فرصة غياب الأسطول الجزائري، الذي كان في طريقه إلى اليونان لمساعدة الدولة العثمانية، التي كانت تواجه التحالفات الأوروبية المسيحية ومنها التحالف الثلاثي بين فرنسا وإنجلترا وروسيا ضد الدولة العثمانية المنعقد في لندن بتاريخ 06 جوان 1827، وقد خاضت الدول الثلاث المذكورة معرفة نفارين الشهيرة، والتي تحطم فيها الأسطول العثماني وجزء من الأسطول الجزائري.[3]

وجاء رد فرنسا يوم 12 جوان 1827، حيث أرسلت قطعة من أسطولها إلى مياه الجزائر، والذي يكون في البداية من سبع قطع، ثم ارتفع إلى 12 قطعة حربية، وشكلت دورية في ست قطع تجوب المتوسط، من رأس الطيب بتونس إلى سواحل إيطاليا وجزر البليار، واتخذت أربع قطع من الغيلوطات والبريكات لمراقبة الطرق التجارية، وقد بلغ عدد الأسطول الفرنسي 50 قطعة بحرية، والظاهر من كل هذا أن فرنسا قد عزمت على تحقيق نتائج فورية.[4]

---

[1] – مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 195.

[2] – أحمد توفيق المدني، الجزائر...، المرجع السابق، ص 60.

[3] – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 39-40.

[4] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص 137.

وقد حملت قطعة الأسطول الفرنسي المبعوثة إلى الجزائر اسم "لابروفانس" بقيادة القبطان "كولي"، حيث طلب قائدها من الباشا القدوم شخصيا إلى السفينة للاعتذار إلى القنصل، وقد وضعت "كولي" اقتراحات في حالة لم يرض الباشا بذلك:

أولا: أن يستقل الباشا القبطان ورئيس أركانه والقنصل بحضور الديوان والقناصل الأجانب ويعتذر أمامهم إلى دوفال.[1]

ثانيا: أن يرسل برئاسة وكيل الحرج (وزير الخارجية) إلى قطعة الأسطول ليعتذر باسم الباشا إلى القنصل، وفي جميع الحالات يرفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية بما في ذلك القصبة، وتطلق مائة طلقة مدفع تحية له.[2]

ثالثا: يمنع مصادرة الأموال العائدة لفرنسا، وسفن الدول الصديقة لفرنسا.

رابعا: لا يحق للقراصنة تفتيش السفن التي تحمل العلم الفرنسي.

خامسا: على الداي الاعتراف بالامتيازات القائمة بين فرنسا والدولة العثمانية، وتطبيق تلك الامتيازات على الجزائر.[3]

وقد كانت تعليما كولي تنص على أنه في حالة قبول الباشا أحد الحلو، يتقدم إليه بعدة مطالب، منها دفع التعويضات ومعاقبة الجزائريين المسؤولين عن إلحاق الضرر بالمنشآت الفرنسية وحق تسليح هذه المنشآت في المستقبل، وإعلان الجزائر بأنه لاحق لها في دين بكري، كما ذكر أيضا أنه في حال عدم استجابة الباشا لأحد التعليمات فإنه يعلن الحصار رسميا على الجزائر.[4]

أرسل كولي المطالب إلى الجزائر محددا 24 ساعة كمهلة لتلقي الإجابة، وكان رد الباشا على هذا الكونت أنه: بدلا أن ترسل فرنسا قنصلا جديدا وتكتب إليه مباشرة، عمدت إلى إرسال إنذار، وقد كان للداي رد آخر على تلك المطالب حيث قال: «لم يبق إلا أن

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 24.

[2] – نفسه.

[3] – عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص 632.

[4] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 25.

يطلبوا امرأتي»، وبانقضاء أجل الإنذار ورفض تلك المطالب أعلن كولي الحصار يوم 16 جوان 1827.[1]

دام الحصار الفرنسي على الجزائر لمدة ثلاث سنوات، وقد كان صعبا جدا على الطرفين، ففرسنا عانت أيضا الكثير من المصاعب والخسائر، كما عجزت السفن الجزائرية على فك الحصار بعد قتال دام ثلاث أيام فعادت إلى ميناء الجزائر مثيرة بذلك غضب الداي.[2]

كما أمر الداي حسين بتعبئة 11 سفينة حربية في رسالة وجهها على الصدر العظم، وكانت عدة الأسطول الجزائري كالآتي:

- 1كورفيت من 44 مدفع عليها 100 شخصا.
- 2 يولاكر من 18 إلى 24 مدفع عليها 300 شخصا.
- 2بريكس جيولات من 14 مدفع عليها 230 شخصا.
- 2 جيولات من 24 مدفع عليها 300 شخصا.
- 3 جيولات من 12 مدفع عليها 200 شخصا.[3]

وفي تلك الأثناء كلف وزير الحربية الجديدة دي كو (De caux) لجنة لدراسة المسائل المتعلقة بالملة ضد الجزائر، وتقديم خطة كاملة، فقامت اللجنة بجمع المعلومات من كتب الرحالة وأخبار الأسرى الأوروبيين، والمدركات التي كتبت عن الحملات السابقة ضد الجزائر من عام 1628 إلى 1808.[4]

[1] – يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 125.

[2] – عزي سامح آلتر: المرجع السابق، ص ص 632–633.

[3] – عبد الرحمن نواصر، المرجع السابق، ص ص 137–138.

[4] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 28–29.

وبعد فشل الحصار الذي دام ثلاث سنوات (1827-1830) لإخضاع الداي على تقديم الاعتذار، قرر مجلس الوزراء الفرنسي يوم 31 جانفي 1830 على تنظيم حملة على مدينة الجزائر.[1]

ثالثا: الحملة الفرنسية على الجزائر

بعدما استكملت فرنسا استعداداها طوال فترة الحصار البحري، قامت السلطات الفرنسية بتهيئة الرأي العام الفرنسي والأوروبي، متزعمة بذلك أن سبب الحملة هو الانتقام لشرف فرنسا وأوروبا المسيحية، وقد أيدتها في ذلك معظم الدول الأوروبية، ما عدا إنجلترا التي منحتها ضمانات متمثلة في أن الحملة محدودة الزمن لا تتجاوز شهر أو شهرين.[2]

وفي 07 فيفري 1830، قرر الملك شارل العاشر تنفيذ مشروع الحملة الفرنسية على الجزائر، وأصدر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة، أما قيادة الأسطول فكانت للأميرال دوبيري.[3]

انطلقت الحملة من ميناء طولون البحري في 25 ماي 1830، وقد ضمت 37 ألف جنديا من رجال البحرية، وكان الأسطول يتكون من أكثر مائة سفينة حربية، بالإضافة على 572 سفينة تجارية فرنسية وغير فرنسية[4]، وكانت محملة بالمدفعية وعتاد عسكري ضخم ومؤونة تكفيهم لمدة أربعة أشهر، وقد اختارت القيادة سيد فرج مكانا للنزول، وكان الجنرال دي بورمون على رأس الحملة، واتبعوا في ذلك مخطط بوتان الذي درس خطة نزول الحملة بدقة، فكان مشروعه المرشد الأول في هذه الحملة.[5]

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 245.

[2] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 114.

[3] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامية، بيروت، لبنان، 1992، ص 16.

[4] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 144.

[5] – عمار عمورة، المرجع السابق، ص 114.

كانت استعدادات الداي للحملة بان قام بتشديد التحصينات، حيث كتب إلى باي وهران وأمره بتحصين المدينة، كما أمر باي قسنطينة بتحصين ميناء عنابة، وعين إبراهيم آغا صهر الداي حسين تحت قيادة المقاومة الجزائرية، غير أنه لم يكن ممتازا، ولم يكن يعرف الشيء الكثير من التكتيك العسكري على عكس سابقه يحي آغا.[1]

لم يقم هذا الأغا بتحصين سيد فرج كما يجب، ولم يقم بتجهيز المدفعية ولا بحفر الخنادق كما طلب منه، ولم يكن هناك سوى اثني عشر مدفعا، كان الأغا السابق قد نصبها في بداية إعلان الحرب.

كما أن حسين باشا سلم للآغا مبالغ كبيرة من الدراهم لتوزع على المحاربين لكي يسرعوا في الأعمال وتشجيعا للجنود، غير أن هذا الأغا لم يعط أحدا شيئا من تلك المبالغ.[2]

ويضيف حمدان خوجة أن جيش إبراهيم آغا لم يكن في مستوى التكتيك العسكري، ففي اليوم الذي نزل فيه دي بورمون مع جيشه لم يكن تحت د تصرف الأغا سوى 3000 فارس، ولم يكن ما باي قسنطينة سوى عدد قليل من الجنود.

وكان دي بورمون معرضا لأخطار جسام لأنه أنزل الجنود قبل المؤن والمدفعية، وظلت الأمور على هذه الحالة ثلاثة أيام بسبب الرياح المعاكسة التي كانت تبعد سفن النقل.[3]

وقد رفض إبراهيم آغا استراتيجية باي قسنطينة التي تقضي بتوزيع القوات الجزائرية، وجعل جزء منها غبر سيدي فرج حتى تمنع العدو من التقدم إلى العاصمة.[4]

[1] – حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 149.

[2] – نفسه، ص ص 155–156.

[3] – نفسه، ص ص 152–153.

[4] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات...، المرجع السابق، ص 40.

توجه الأغا وحاشيته إلى سيدي فرج قصد محاربة العدو، وقد سارت خطة الأغا في بداية الأمر سيرا حسنا، لكن القيادة الفرنسية أدركت الخطة، فقامت بمحاصرة الجيش الجزائري الذي تحول إلى غوغاء وحشود مدعوة ناجية بنفسها.[1]

وعند الهزيمة في اسطاوالي هرب إبراهيم آغا من الميدان تاركا خلفة الجيش والخيام والفرق والأعلام، بحيث اختفى في دار ريفية مع بعض خدمه، وبدل أن يقيم حسين باشا بعزله في الحين وتعيين خلفا له، أرسل إليه حمدان خوجة ليرفع معنوياته، ويقنعه بعدم الاستسلام وضرورة مواصلة القيادة من جديدة، وتمكن حمدان خوجة من إقناعه بالاستمرار في مهمته بصعوبة، لكن بعد تقدم الجيش الفرنسي من اسطاوالي إلى سيدي اخلف، فاحتفى الأغا من جديد.[2]

قام الداي حسين بجميع أعيان المدينة، وأعضاء حكومته لمشاورتهم والخيار بين أمرين:

مقاومة الفرنسيين رغم أن نسبة النجاح ضئيلة، وذلك للخسائر التي تكبدتها الجزائر، أو تسليم مدينة الجزائر بمعاهدة صلح الفرنسيين، أجاب الحاضرون بأنهم سيحاربون إلى أن يستشهدوا عن آخرهم، وتركوا بيد الداي القرار الأخير، لكن رغم هذه الشجاعة والمقاومة بدأت بوادر الانهزام تدب في صفوف المقاومة الجزائرية، خاصة بعد نشر فرنسا لبيانتها وتحرير الشعب الجزائري، وبعد اجتماع الأعيان من تجار وأصحاب رؤوس أموال في برج باب البحرية، اتضح لهم أن الاستسلام أمر لا مفر مه، وإبرام معاهدة تسليم البلاد بشروط يعقدونها مع القائد الفرنسي ظنا منهم أن دولة فرنسا لا تخرق المعاهدة ولا تخالف الشروط.[3]

وعندها قبل دي بورمون بالحل السلمي، ووقعت معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830 ونصت على ما يلي:

---

[1] – حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 156.

[2] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات...، المرجع السابق، ص 43.

[3] – حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 167–169.

أولا: يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية هذا الصباح على العاشرة صباحا حسب توقيت فرنسا.

ثانيا: يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي أن يترك لداي الجزائر حريته وكل ثرواته الشخصية.

ثالثا: الداي حر في الانسحاب مع أسرته وثروته الخاصة إلى المكان الذي يختاره، وإذا فضل البقاء في الجزائر فله ذلك هو وأسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي، وسيعين له حراس لضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته.

رابعا: يتعهد القائد العام لكل الجنود الإنكشاريين بنفس المعاملة ونفس الحماية.

خامسا: سيظل العمل الدين الإسلامي حرا، ولا يحلق بحرية السكان أي ضرر من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم.[1]

توجه الداي بعد ذلك مع أفراد عائلته وثروته إلى نابولي ومنها ذهب إلى مدينة ليفورنة بإيطاليا حيث قضى فيها مدة من الزمن، وفي كانون الثاني سنة 1831 ذهب إلى باريس ثم عاد ثانية إلى إيطاليا ومنها إلى مصر ومات في الإسكندرية.[2]

وبرحيل الداي حسين عن الجزائر رحل كذلك معظم الجنود الأتراك من البلاد، أمع عن قوات الاحتلال الفرنسي، فقد استولت ونهبت خزائن الدولة، وذلك بمجرد دخولها إلى مدينة الجزائر.[3]

أما اليهود فلما جاء دور الاحتلال، اندفعوا وراء غايتهم المادية وتمكن الكثير منهم من جمع ثروات طائلة، فكان بعضهم مع جنود الاحتلال يعمل بصفتهم أعوان لقادة جيش الاحتلال[4]، وكانوا هم المستفيدين من احتلال الجزائر، حيث أجبروا بعض السكان الأتراك على بيع أثاثهم وأمتعتهم، ومثال ذلك ما ذكره حمدان خوجة عن اليهود بكري الذي أرغم

[1] – نفسه، ص ص 171–172.

[2] – عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص 153.

[3] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 148.

[4] – أحمد توفيق المدني، كتاب...، المرجع السابق، ص 186.

وكيل الحرج أن يبيع أثاثه وأنواع مختلفة من الزينة تقدر بـ 50 ألف فرنك بمبلغ أربعة آلاف فرنك.[1]

وتقرب اليهود من الفرنسيين لأنهم كانوا يتقنون اللغة الفرنسية، كما أن الفرنسيين منذ اللحظة الأولى عاملوهم معاملة حسنة.[2]

وصفوة القول فإن حادثة المروحة لا يمكنها في أي حال من الأحوال اعتبارها سببا أو ذريعة مقنعة للداي كي تكون مبررا للحصار البحري الذي دام ثلاث سنوات وانتهى بالاحتلال، كما يمكن القول أن هذه الحادثة جاءت في سياق ظروف داخلية لفرنسا عمل من خلالها شارل العاشر على توجيه الرأي العام الفرنسي والأوروبي لحدث خارج أوروبا.

[1] – حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 184.

[2] – عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص 651.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الطائف اليهودية بالجزائر حتى وإن ارتبطت في التأثير الاقتصادي والسياسي بالفترة العثمانية إلا أنها من حيث التواجد كانت قد وفدت إلى الجزائر منذ فترات سابقة بكثير للفترة المدروسة.
- أدت الظروف التاريخية دورا كبيرا في الهجرة اليهودية نحو الجزائر، إضافة إلى أن هذه الطائفة قد عرف أبناؤها تنافسا حادا على النفوذ الاقتصادي والإداري.
- أن الطائفة اليهودية وجدت تسهيلات كبيرة من قبل حكام الإيالة قصد الاستفادة من خبراتهم المالية، وأن اليهود في الجزائر يكاد ينعدم وجودهم في الأرياف والصحراء، وفي المقابل يفضلون التمركز في المدن والتقرب من مصادر المال والثروة.
- لم يشكل اليهود في الجزائر كتلة بشرية واحدة، بل كانوا عبارة عن جماعات يهودية منتشرة في مختلف مناطق الجزائر دون روابط حقيقية بينهم.
- نجح اليهود في اعتلاء مناصب إدارية قريبة جدا من مصادر القرار خصوصا في المدن الكبرى: الجزائر، وهران، قسنطينة وتلمسان.
- تأثرت الطائفة اليهودية بعادات وتقاليد الجزائريين كتعدد الزوجات.
- ساهمت هذه الطائفة في اختلاق أزمات مالية وتجارية من أجل إعادة التمركز في دواليب السلطة وكذا الإدارة.
- كان لليهوديين بوشناق وبكري دور كبير في تورط الإيالة في مسألة الديون مع فرنسا وهو ما يدعم فرضية علاقة اليهود بالاحتلال الفرنسي.
- أن اليهود ساهموا في إحداث المجاعات والثورات المحلية.
- أن حادثة المروحة لم تكن إلا ذريعة لتبرير الحصار البحري للسواحل الجزائرية.

- أن فترة الحصار البحري لم تكن سوى استعدادا وتمهيدا للاحتلال وفرصة لتهيئة الرأي العام الفرنسي والأوروبي، وبالتالي تحقيق مخططاتها الاستعمارية القديمة.

الملاحق

الملحق رقم (01): صورة لمجموعة من يهود الجزائر الذين كانوا يمتهنون حرفة الخياطة[1]

[1] – متاح على الموقع: http://www.judaicalgeria.coù/pages/photos-d-hier/scenes-de-vie.html
تاريخ الاطلاع: 2021/06/10 على الساعة: 18.50.

الملحق رقم (02): صورة تمثل النشاط التجاري ليهود مدينة قسنطينة[1]

[1] – نفس الموقع.

الملحق رقم (03): عائلة يهودية من الجزائر في القرن التاسع عشر.[1]

Famille juive d'Algérie au XIXe siècle

[1] – نفس الموقع.

الملحق رقم (04): جدول يوضح أسماء التجار اليهود بمدينة الجزائر من خلال أرشيف القنصلية بالجزائر ما بين 1792-1830.[1]

أسماء التجار	مكان النشاط التجاري	تاريخ النشاط
شاي درمون	مرسيليا	1792-1830م
سيمون أبو قاية	الجزائر	1792م
يعقوب ليفي بلنسي	الجزائر - ليفورنة	1792م
إيليو عمار	الجزائر	1792م
نفطالي بوشناق	الجزائر	1792 -1798م
يعقوب بن زاهوت	الجزائر - مرسيليا- ليفورنة	1792-1823م
موسى كوهين سلمون	الجزائر	1792-1819م
داوود ثابت	الجزائر	1792م
إبراهيم بوشارة	الجزائر	1792م
يعقوب سلال	الجزائر - ليفورنة - جنوة	1792م- 1820م
إبراهيم سلال	الجزائر - ليفورنة	1792-1826م
جوزيف كوهين سلمون	الجزائر	1792م
إبراهيم كوهين القرزي	الجزائر	1805م
إسحاق موحا	الجزائر - مرسيليا	1805-1817م
داوود أوقيا	البليدة	1805م
مسعود بن تيكي	البليدة	1805م
مسعود كوهين بكري	الجزائر	1814-1820م
إسحاق القسنطيني	الجزائر	1815م
صامويل ثابت	الجزائر - ليفورنة	1817-1823م
موسى أبوقية	الجزائر	1817-1824م
ايلي بوشارة	الجزائر	1823-1824م
إبراهيم أبوقية	الجزائر	1823م
ميشال داوود بوشناق	ليفورنة	1823م
سعدية جايق	الجزائر	1823م
موسى عمار	الجزائر - تلمسان	1825م

[1] - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص 41-42.

الملحق رقم (05): أسماء البيوتات اليهودية وعدد أفرادها الممارسين للتجارة بالجزائر أواخر العهد العثماني[1]

إسم العائلة	عدد التجار	مكان النشاط التجاري	تاريخ النشاط
كوهين بكري	5	الجزائر – ليفورنة- مرسيليا	1792-1823م
بوشناق	3	الجزائر – ليفورنة	1792-1805م
أبوقية	5	الجزائر – البليدة	1792-1824م
كوهين	5	الجزائر – مرسيليا	1792-1817م
توبيانا	7	الجزائر – ليفورنة- مرسيليا	1792-1820م
مواتي	11	الجزائر – ليفورنة	1792-1823م
ليفي بلنسي	10	الجزائر – ليفورنة	1792-1823م
بن سمون	7	الجزائر – ليفورنة- مرسيليا	1792-1824م
عمار	2	الجزائر – تلمسان	1792-1825م
أبو قير	7	الجزائر – ليفورنة- مرسيليا	1792-1823م
كوهين سلمون	8	الجزائر – ليفورنة- مرسيليا	1792-1823م
سماقية	4	الجزائر	1792-1820م
ثابت	8	الجزائر – ليفورنة	1792-1823م
كوهين سلال	15	الجزائر – ليفورنة- جنوة	1792-1826م
دوران	2	الجزائر – ليفورنة	1792م
سطورا	3	الجزائر – ليفورنة	1792-1823م
سرور	8	الجزائر – ليفورنة	1792-1823م
زرماطي	3	الجزائر – مرسيليا	1814-1823م
مديوني	2	الجزائر	1814-1823م
صفار	2	الجزائر	1815-1817م

[1] – حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص 43-44.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

أ-باللغة العربية:

1. ابن كثير: تفسير القرآن الكريم، مر: أنس محمد الشامي، محمد سعيد محمد، ج1، دار البيان العربي، القاهرة، 2006.
2. أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (جزء من المسالك والممالك)، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.
3. أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
4. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق، تع، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.
5. الزهار أحمد شريف، مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
6. شالر ويليام: مذكرات ويليام شالر 1816-1824م، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.
7. عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تح: سهيل زكار، ج6، در الفكر للنشر، بيروت، لبنان، 2000.
8. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، تق: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981
9. محمد صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

10. المزاري الآغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، ط1، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

11. وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

ب-باللغة الأجنبية:

1. *hanoune, Apercu sur les israélistes Algerians et sur la communauté D'Alger, maison Basté dé, Alger, 1922.*
2. *Laugier De Tassy, Histoire de Royume D'Alger, Henri du Souzet, Amsterdam, 1725.*
3. *Ventur De Paradis, Alger au 18éme Siècle, imprimeur-libraire edture, 4 place de gouvernement, paris, 1889.*
4. *Ventur De Paradis, Tunis et Alger au XVIII siècles, la bibliothèque arabe Sindbad , Paris , 1983.*

ثانيا: المراجع

1. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامية، بيروت، لبنان، 1992.
2. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر وبداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
3. أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، د.م، د.ت
4. أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791)، سيرته، مردوده، أعماله، نظام الدولة والحياة العلمية في عهده، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
5. أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997.
6. أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

7. أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات من 1659-1671، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
8. ج. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني هابنستريت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732م، تر، وتق وتع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د.ت.
9. جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.
10. جون.ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830م، تر، تع، أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
11. حنيفي هلايلي، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2010
12. حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830م، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007م.
13. زبيدة محمد عطا، اليهود في العالم العربي دراسة تاريخية في قضايا الهوية والاندماج، ط1، القدس، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د.م، د.ت.
14. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومه، الجزائر، 2002.
15. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين ق 14 إلى 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
16. عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.
17. عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

18. عبد الرحمن بشير، اليهود في المغرب العربي 22-462هـ/642-1070م، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، 2001.

19. عبد العزيز فيلالي، مجمل تاريخ قسنطينة، د.ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2017.

20. عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

21. عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، المخصر في تاريخ الجزائر السياسي، الثقافي والاجتماعي، الجزائر، 1985.

22. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج2، ج2، دار الشرق، مصر، د.ت.

23. عزيز سامح آلتر، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ط1، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

24. علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، ج1، ط1، دار الحضارة، 2007.

25. علي مولاي، الموسوعة العربية الميسرة، ج2، ط3 المكتبة العصرية، بيروت، 2009.

26. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، در الغرب الإسلامي، 1997.

27. عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، ط2، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

28. فاطمة بوعمامة، اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجري الموافق لـ 14-15 ميلادي، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

29. فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

30.لمنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد التركي العملة والأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

31.ماهر أحمد آغا، اليهود فتنة التاريخ، دار الفكر، دمشق، 2002.

32.مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، د.ط، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د.ت

33.محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

34.محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، سوريا، بيروت، د.ت.

35.محمد دادة، لمحات عن أوضاع يهود الجزائر في العهد العثماني، حوليات الجامعة التونسية، ع54، 2009

36.محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830)، مطبعة دحلب، الجزائر، د.ت

37.مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2007.

38.ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات الغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس، المغرب)، من القرن 10-14هـ/6-19م، حولية 31، رسالة 318، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت.

39.ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

40.ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

41.ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1972-1830)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

42.ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

43.ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

44.نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، 2008.

45.نصر الدين البحرة، نفسية اليهود في التاريخ، مطبعة عكرمة، دمشق، 2000.

46.هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دولة الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين، ج1، دار القلم، دمشق، 2002.

47.يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

48.يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر من 1662-1827، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2. بوشيبة ذهبية، اليهود والنصارى في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء الوثائق العثمانية والمصادر الغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، د.ت.

3. خير الين سيعدي، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني (1700-1830)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2018-2019.

4. رحمونة بليل، العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط مرسيليا وليفورنة من 1700 إلى 1827، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2001-2002.

5. رشيد مريخي، الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا (1212-1220هـ/1798-1805م)، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، 2010.

6. صرهودة يوسفي، الاقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر (1700-1830)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2017-2018

7. عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830)، مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.

8. عبد الرحمن نواصر، مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، المركز الجامعي، غرداية، 2011.

9. فتيحة الواليش، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993-1994.

10. قرباش بلقاسم، الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مصطفى

إسطنبولي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، معسكر، 2015-2016.

11. كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، معسكر، 2007-2008.

12. محمد دادة، اليهود في الجزائر في العهد العثماني (منذ مطلع القرن 18 حتى 1830)، مذكرة ماجستير، جامع دمشق، 1985.

13. مزدور سمية، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588-927هـ/1192-1520م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

14. نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ حديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005.

15. وداد بيلامي، اليهود والشبكة التجارية في إيالة الجزائر والحوض الغربي للمتوسط (1686-1830)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، -2-، عبد الحميد مهري، 2017-2018.

16. يوسف أمير، أوقاف الدايات بمدينة الجزائر وفحصوها من خلال سجلات المحاكم الشرعية (1671-1830)، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، 2009-2010.

رابعا: المجلات والدوريات

1. إسماعيل العربي، دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية في أواخر عهد الدايات، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، ع12، 1974.

2. آقجو علي، شهرزاد شبلي، مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع21، جامعة بسكرة، ديسمبر 2016.

3. حنيفي هلايلي، الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع 6، قسنطينة، أفريل 2006.

4. رحمونة بليل، سيطرة اليهود على التجارة الجزائرية الليفورنية خلال القرن الثامن عشر، مجلة عصور الجديدة، ع 10، جويلية 2013.

5. زينب جعني، ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق (1800-1807)، مجلة عصور الجديدة، ع18.

6. كمال بن صحراوي، موقف حمدان بن عثمان خوجة من يهود الجزائر من خلال كتابه المرآة، مجلة القلم، ع 23، جانفي 2012.

7. نصيرة عزرودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع9، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ديسمبر 2014.

8. *Diego F.D.de Haedo, «Topographie et histoire générale D'Alger», traduction Monnereau et A, Berbrugger, R.AF, N° 14, 1871.*

خامسا: المواقع الإلكترونية

http://www.judaicalgeria.coù/pages/photos-d-hier/scenes-de-vie.html

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة **02**

مـــــــــدخل

الأوضاع العامة للجزائر أواخر العهد العثماني (عهد الدايات 1671-1830)

المبحث الأول: لأوضاع السياسية **07**

أولا: السياسة الداخلية..... **07**

ثانيا: السياسة الخارجية مع الدولة العثمانية **10**

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية **10**

أولا: الفلاحة **11**

ثانيا: الصناعة..... **12**

ثالثا: التجارة..... **13**

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية **14**

الفصل الأول

أضواء على التواجد اليهودي في الجزائر

المبحث الأول: الهجرات اليهودية..... **17**

أولا: الهجرة القديمة..... **17**

ثانيا: الهجرات الحديثة **19**

1-السفارديم: اليهود الشرقيون..... **20**

2-الأشكيناز..... **20**

3-الليفورن..... 20
المبحث الثاني: وضع اليهود بالجزائر..... 22
أولا: تعدادهم 22
ثانيا: توزيعهم..... 24
المبحث الثالث: العلاقات اليهودية..... 26
أولا: العلاقات اليهودية اليهودية..... 26
ثانيا: علاقة اليهود بالمسلمين 28
1-علاقة اليهود بالسكان المحليين..... 28
2-علاقة اليهود بالأتراك..... 30

الفصل الثاني

الواقع الاقتصادي لليهود في الجزائر

المبحث الأول: أهم الأنشطة الحرفية لليهود..... 35
أولا: الصياغة 35
ثانيا: العطارة..... 36
ثالثا: الخياطة 37
المبحث الثاني: أهم الأنشطة المالية لليهود..... 38
أولا: افتداء الأسرى 38
ثانيا: سك العملة 40
ثالثا: المقايضة..... 42

الفصل الثالث

دور اليهود في التجارة الداخلية والخارجية

المبحث الأول: اليهود والتجارة الداخلية..... 45
المبحث الثاني: اليهود والتجارة الخارجية..... 47

أولا: العلاقات التجارية اليهودية مع إسبانيا 49
ثانيا: العلاقات التجارية اليهودية مع مرسيليا 50
ثالثا: العلاقات التجارية مع مالطا 51
رابعا: العلاقات التجارية اليهودية مع ليفورنة 53
خامسا: العلاقات التجارية اليهودية مع ماهون 55
المبحث الثالث: دور شركة بكري وبوشناق في التجارة 57
أولا: ظهور عائلتي بكري وبوشناق 57
ثانيا: تأسيس شركة بكري وبوشناق 58
ثالثا: دور شركة بكري وبوشناق في مسألة الديون 59

الفصل الرابع

انعكاسات السيطرة اليهودية على التجارة الجزائرية

المبحث الأول: انعكاسات السيطرة اليهودية داخليا 65
أولا: المجاعات 65
ثانيا: الثورات 68
1-ثورة ابن الأحرش 1804 68
2-الثورة على اليهود 1805 70
المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي للجزائر 71
أولا: حادثة المروحة 72
ثانيا: الحصار البحري للسواحل الجزائرية 73
ثالثا: الحملة الفرنسية على الجزائر 76
خاتمة 82
الملاحق .....
قائمة المصادر والمراجع .....

فهرس المحتويات.....

ملخص الدراسة

ملخص:

تمحورت مذكرتنا حول موضوع التأثير اليهودي على النشاط الاقتصادي والمالي بالجزائر في الفترة الأخيرة من العهد العثماني في الجزائر، حيث درسنا مجموعة من النقاط أو المحاور الهامة تتمثل في التعريف بالتواجد اليهودي بالجزائر وعن واقع الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، والذي تغلغلت إليه هذه الطائفة وسيطرت على مقاليده خصوصا ما يتعلق بالتجارة، العملة والذهب، وقد برز في هذا المجال البكري وبوشناق كأكبر احتكاريين، وقد تتبعنا نشاط هذه الطائفة واستخلصنا انعكاسات هذه السيطرة ليس فقط على الاقتصاد والتجارة، بل على الوضع العام في الجزائر خصوصا في بداية القرن التاسع عشر وما لهذه الطائفة من علاقة مع احتلال الجزائر 1830.

الكلمات المفتاحية: اليهود، بكري وبوشناق، التجارة، الحكم العثماني، الدايات

Résumé

Notre note était centrée sur le thème de l'influence juive sur l'activité économique et financière en Algérie dans la dernière période de l'ère ottomane en Algérie, où nous avons étudié un ensemble de points ou d'axes importants représentés dans la définition de la présence juive en Algérie et la réalité de l'économie algérienne à cette période, qui a pénétré à cette secte et dominé ses traditions, en particulier le XIXe et ce que cette communauté a à voir avec l'occupation de l'Algérie 1830.

***Mots-clés**: Juifs, Bakri et Bosniaque, commerce, domination ottoman*

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: النشاط الاقتصادي لليهود بالجزائر أواخر العهد العثماني (1671-1830).

إعداد الطلبة:

1- ربيحي أسماء رقم التسجيل: 191534095561

2- منشطة فطيمة رقم التسجيل: 044099884

القسم: التاريخ **الشعبة:** **التخصص** تاريخ الجزائر الحديث

إشراف: ماحي عادل **الرتبة:** أستاذ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

الموقع الإلكتروني: http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/
الفايسبوك: https://www.facebook.com/FshsUinvMsila/
هاتف فاكس: + 213 35 35 3044
Web site: http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/
Face book: https://www.facebook.com/FshsUinvMsila/
Tél / Fax: + 213 35 35 3044

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: ...التاريخ...

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): هنشرحة خديجة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 598616

والصادرة بتاريخ: 2014/08/13

عن دائرة: المسيلة

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

المأتم الإحصائي للرصود بالجزائر أواخر العهد العثماني
(عهد الداي حسين 1818-1830)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2021/06/14

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): ريحي أسماء

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 394583

الصادرة بتاريخ: 2013/11/25 عن دائرة: تسدان حمادو

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل:

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: البنى الاقتصادية للهود بالجزائر أواخر العهد العثماني (1830-1871).

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2021/06/09

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.